فَصْلٌ:

نعتقد أن الله عَدْلٌ حكيمٌ.

والكلامُ في ذلك يقع في سِتَّةِ فصول:

أحدها: في معنى العدل. **والثاني:** في تعيين الأفعال وَقِسْمَتِهَا وَحَصْرِهَا. **والثالث:** أنَّ في الأفعال مَا لَوْ فعلَه الله تعالى لكان قبيحا. **والرابع:** أنَّه تعالى قادر على فعل القبيح. **والخامس:** أنَّه تعالى لا يفعل القبيح، ولا يُخِلُّ بالواجب، وأفعاله كلها حسنة. **والسادس:** فيما يلآئم ذلك من الأدلة الشرعية.

أما الفصل الأول: وهو في معنى العدل

فهو في أصل اللغة: مَصْدَرٌ مِنْ عَدَلَ يَعْدِلُ عَدْلاً، وهو إنصافُ الغير بِفِعْلِ ما يَجِبُ له أو يَسْتَحِقُّ، وَتَرْكِ ما لا يُسْتَحَقُّ عليه، مع القُدْرة على ذلك.

وهو في عرف اللغة: الْمُكْثِرُ من فِعْلِ العَدْل، يقال: فلان عَدْلٌ إذا أكْثرَ من فِعْلِ العَدْل، قال زهير:

مَتَى يَشْتَجِرْ قومٌ يَقُلْ سَرَوَاتُهم   هُمُ بَيْنَنَا فَهُمْ رِضىً وَهُمُ عَدْلُ[1]

وهو في عُرف الشَّرعيين: المستمرُّ على فِعْل الواجبات، والكَآفُّ عن المقبَّحات والمباحات الْمُسَخِّفَات[2]، صحيحُ الاعتقاد، والمرادُ بذلك كلِّه في ظاهر الحال؛ لأنا لم نُتَعَبَّدْ بباطنه. واشترَطْنَا صحةَ الاعتقاد في الظاهر؛ لأن العدالةَ هي صحةُ

---

(١) ديوانه ص٤٠. **والمعنَى:** إذا اختلف قوم في أمْر رضوا بحكم هؤلاء لِمَا عُرِفَ مِنْ عَدْلِهِمْ.
(٢) في (ب) و (ج): المستَخَفَّات، وما في الأصل أظهر.

الاعتقاد، والعملُ بمقتضاه[١].

وهو في اصطلاح المتكلمين: الذي لا يفعلُ القبيحَ ولا يُخِلُّ بالواجبِ، وأفعالُه كلُّها حَسَنَةٌ.

وأما الفصل الثاني:

وهو في تعيين الأفعال الداخلة في أبواب العدل ومعانيها، وقسمتها، وحصرها.

أمَّا تعيينُها فهي القبيح والحسَنُ. والحسن يشتمل على: الواجب والمندوب والمكروه والمباح.

وأمَّا معانيها فالقبيحُ: هوما ليس للقادر عليه، المتمكِّنِ من الاحتراز منه أن يفعلَه. **والحسنُ:** هو ما للقادر عليه أن يفعله. **والواجبُ:** هو ما ليس للقادر عليه الاخلالُ به على بَعضِ الوجوه. **والمندوبُ:** هو ما عُرِّفَ فاعلُه أو دَلَّ على أنه يَسْتَحِقُّ بفعله المدحَ. **والمكروهُ:** هو ما عَرَفَ فاعلُه أو دَلَّ على أنه يَتَرَجَّح تَرْكُه على

(١) ينظر حول ذلك كتابنا عدالة الرواة والشهود ص٢٠ وما بعدها.

فعله، وهذا يخص الشرعيات دونَ العقليات؛ فإنه لا مكروه في العقل إلا القبيحُ دونَ الحسنِ. **وأما المباح:**فهو الذي لا يترجَّح تَرْكُه على فِعْلِه، ولا فِعْلُه على تركه.

وأما قسمتُها وحَصْرُها فالفعلُ لا يخلو أن يكون للقادر عليه المتمكِّنِ من الاحتراز منه أن يفعَله أم لا، إن لم يكنْ فهو القبيحُ. وهو على ضربين:عقلي وشرعي؛ **فالعقلي** كالظُّلْمِ وَكُفْرِ النعمة ونحو ذلك. **والشرعي** كالربا والزنا وَشُرْبِ الخمر ونحو ذلك. وإن كان للمتمكِّنِ من الاحتراز منه أن يفعلَه فهو الحسن. ثم لا يخلو أن يكونَ للإخلال به مَدْخَلٌ في استحقاق الذَّمِّ أوْ لا؛ فإن كان للإخلال به مَدْخَلٌ في استحقاق الذَّمِّ فهو الواجب، وله ثلاثُ قِسَمٍ باعتبار أحكامه:

القسمة الأولى:أنه ينقسم إلى مُطْلَقٍ كالحج، وإلى مُقَيَّدٍ بوقت. وهو على ضربين:أحدهما يتَّسع للفعل ولا يزيدُ عليه، وذلك كاليوم في الصوم. والثاني يتَّسع للفعل ولغيره، وهو على ضربين:موسَّعٍ كالصلاة في أوَّل وقتها، ومضيَّقٍ كالصلاة في آخر وقتها.

القسمة الثانية:ينقسم إلى مُعَيَّنٍ كالواجبات على الأعيان نحو الصلوات الخمس وما أشبهها، وإلى غير مُعَيَّنٍ كالواجبات على الكفاية نحو صلاة الجنازة وما أشبهها.

القسمة الثالثة:أنه ينقسم إلى ما لا بَدَلَ له، وإلى ما له بَدَلٌ؛ فالذي لا بَدَلَ له نحو معرفة الله وما أشبهها. والذي له بَدَلٌ ضربان:أحدهما له بَدَلٌ مرتَّب، وهذا كالتيمم في كونه بَدلاً عن الوضوء. والثاني له بَدَلٌ غيرُ مرتَّب وهو الواجبات المخيرات، وهو على ثلاثة أقسام:

أحدها:أن يكون التخييرُ بين أمور متضآدَّةٍ، وهذا كالأمر بالصلاة في بِقَاع المسجد؛ فإنها متضآدَّةٌ لتغاير الجهات. **والثاني**:أن يكونَ التخييرُ بينَ أمورٍ مختلفة، نحو التخيير بين الكفارات الثلاث ونحو ذلك. **والثالث**:أن يكونَ التخييرُ بين أمورٍ متماثلة، نحو الأمرِ بإخراج جُزءٍ مُعَيَّنٍ من المال، نحو العُشْرِ أو نِصفِ العشرِ في الزكاة؛ فإنه مُخَيَّر بين إخراج أي الأقسام العَشَرَة شآء ونحو ذلك، وإن لم يكن للإخلال به مَدْخَلٌ في استحقاق الذم فلا يخلو أن يستحق[1] بفعله المدحُ أم لا، إن استحق بفعله المدحُ فهو كالتفضل[2] والإحسان في العقل، وهو المندوب شرعًا، وقد يُسمى سُنَّة إذَا أكْثَر من فِعْلِه النَّبيُّ صلى الله عليه وآله وسلم. وإن لم يداومْ عليه ولا أكْثَرَ من فعله سُمِّيَ تطوعا. وإن لم يُستَحَقَّ بفعله المدحُ فلا يخلو أن يترجَّحَ تَركُهُ على فعله أم لا؛ فإن ترجَّح تَرْكُه على فعله فهو المكروه شرعًا نحوُ الأكلِ بالشِّمَالِ، وقد ذكرنا أنه لا مثالَ له في العقل، وإن لم يَترجَّحَ تَرْكُه على فعله على الإطلاق فهو المباح. فمثالُ الواجب من فعل الله تعالى التمكينُ واللُّطف. ومثالُ المندوب العَفْوُ والتفضُّل والإنعام. ومثال ماهو من جِنْسِ المباحِ العقابُ والذمُّ.

وأما الفصل الثالث:

وهو أن في الأفعال ما لو فعله الله تعالى لكان قبيحا[3]

فالذي يدل على ذلك أن الأفعال تَقْبُحُ لوجوه تقع عليها، فَمِنْ أيِّ فَاعلٍ

---

(١) يجوز البناء للفاعل والمفعول .
(٢) في (ب):فهو التفضل .
(٣) في (ب) ، (ج): قبحا.

وُجِدَتْ على بَعضِ تلك الوجوه وجب كونها قبيحة، وإنما قلنا بأن الأفعال تَقْبُحُ لوجوهٍ تقع عليها؛ لأن القُبْحَ ثابتٌ في الأفعال خلافا للفلاسفة الضُّلال وَمَنْ وافقهم من متأخري الأشعرية الجهَّال؛ فإنهم يذهبون إلى نَفْي الْحُسْنِ والْقُبْحِ عن الأفعال[(١)]، ويقولون:إنَّ ما يُسْتَنْكَرُ من ذلك من باب المشهورات والمقبولات والمتخَيَّلات، مِمَّا[(٢)] يُؤَيِّدُهَا نفورُ النفس والإلفِ والعادة. وذهبت الجبرية الْقَدَرِيَّةُ إلى أن الأفعال تَقْبُح مِنَّا لكوننا منهيين، أو مملوكين، أو مربوبين، أو مُحْدَثِين. وإذا أردنا ذلك[(٣)] تكلمنا في موضعين:أحدهما في الدلالة على إثبات القبح في الأفعال؛ والذي يدل على ذلك أن العقلآء يعلمون بعقولهم التفرقةُ بين المحسنِ وبين المسيء؛ فإن التفرقةَ بين مَنِ اصطفى الأموالَ وسفكَ الدمآءَ، وبينَ مَنْ أرشد الضَّال، وأطعم الجائعَ، وهدى إلى السبيل، وأَمَّنَ الطريقَ، وتفضَّل على المحتاجين بالأموال–معلومةٌ ضرورةً، يشتركُ[(٤)] في معرفة ذلك العقلآء كلُّهم مَنْ أَقَرَّ بالصَّانعِ واعترف بالشرائع، ومن لم يُقِرَّ بشيءٍ من ذلك بل جحده كالملاحدة فإنها تَعْرِفُ ذلك، وهي معرفةٌ ظاهرةٌ مع اشتراك الفِعْلَينِ والفَاعِلَينِ في اللذة والألم، وكون الفَاعِلَين مُشْتَرِكَين في كونهما مَنْهِيَّينِ، ومملوكينِ، ومَربوبَينِ، ومُحْدَثَينِ، فلم يبق إلا أن تكونَ[(٥)] التفرقةُ الحاصلةُ بين الفعلين هي غير ذلك، وهي الحسْنُ والقبح. وكما يعلمون ذلك باضطرارٍ،

---

(١) ينظر الإرشاد للجويني ص٢٢٨. ورسالة إلى أهل الثغر ص٢٤٦.
(٢) في (ب): بما.
(٣) في (ب): وإذا أردنا إبطال ذلك.
(٤) في (ب) ، (ج): ويشترك.
(٥) في (ب): يكون.

فإنهم يعلمون التفرقة بين مَنْ قَطَعَ يَدَهُ لا لغرض، وبين مَنْ قطعها من خَوفِ أن تَسْرِيَ إليها الجراحة فتؤدي إلى هلاكه، ويُفَرِّقُون بين الفِعْلَين فَرقًا ظاهرًا حاصلاً بِفِطْرَةِ العقل، ويعلمون أنه ممدوحٌ على قطع يده لغرض، وغيرُ ممدوح بل مذمومٌ على قطعها لغير غرض، مع اشتراك الفِعْلَين في نفور النَّفْسِ والإلْفِ والعادة وسائرِ الوجوه التي ذكرناها، وليس ذلك إلا لعلمهم بالقُبْحِ في أحدهما دونَ الآخَرِ، وهذا أمرٌ لا يُمْكِنُ دَفعُه ولا يردُّه إلا مكابرٌ لعقله أو مَنْ هو معتوه لا عقل لـه، فبطل بذلك قولُ الفلاسفة والأشعرية والقَدرية.

والموضع الثاني[(١)] -في الدلالة على أن القبيح يَقْبُح لوجوهٍ يقع عليها. فالذي[(٢)] يدل على ذلك أن العقلآء يعلمون باضطرارٍ أن الأفعال تقبُح لوجوهٍ تقعُ عليها مِنْ كونها ظُلما أو كَذِبا أو تكليفًا لِمَا لا يطاق، أو تكليفا لِمَا لا يُعْلَمُ؛ ولهذا فإنَّ الواحد منا متى عَلِم وقوع الفعل على بعض هذه الوجوه عَلِمَ كونَهُ قبيحا، وإن فَقَدَ كُلَّ أمر يُشار إليه مما سوى ذلك، بدليل أنَّ الحكم يَثبتُ بثبوتِ ذلك، وينتفي بانتفائه، وليس هناك ما تعليقُ الحكم به أولى، فثبتَ ما ذكرناه من أنَّ الأفعال تَقْبُح لوجوهٍ تقع عليها. وإنما قلنا:بأن أيِّ فاعلٍ وُجِدَتْ منه على أحد[(٣)] تلك الوجوهِ وجب كونُها قبيحةً؛ لأنَّ وَجْهَ القُبْحِ مع القبح جارٍ مَجْرَى العلة مع المعلول؛ فكما لا يجوزُ ثبوتُ العِلَّة بدون معلولها، كذلك لا يجوزُ ثبوتُ القُبْحِ مع انتفآء القُبح.

---

(١) في (ب) و (ج): وأما الموضع الثاني. وفي (ب) بزيادة وهو في الدلالة.
(٢) في (ب) ، (ج): والذي .
(٣) في (ب): حد .

وأما الفصل الرابع:

وهو أنه تعالى قادر على فعل القبيح

فالذي يدُلُّ على ذلك أنه قادر على جميع أجناس المقدورات على ما تقدم. والقبآئحُ من جملة المقدورات؛ ولهذا فإنه يصح منا إيجادُها. فلو لم تكن من جملة المقدورات لَمَا صَحَّ منا إيجادُها.

وأما الفصل الخامس:

وهو أنه تعالى لا يفعل القبيح ولا يُخِلُّ بالواجب، وأفعالُه كلها حسنةٌ

فنحن نتكلم في كل واحد منها ليصحَّ قولنا:إنَّه تعالى عدل حكيم. **أمَّا** أنَّه تعالى لا يفعل القبيح فلأنه تعالى عالِم بِقُبْحِ القبيح، وغنيٌّ عن فعله، وعالم باستغنآئه عنه، وكلُّ مَنْ كان كذلك فإنه لا يفعله. وإنما قُلْنَا:بأنه تعالى عالِمٌ بِقُبْحِ القبيح، فلِمَا بَيَّنا بأنَّه[1] تعالى عالم بجميع المعلومات. والقبآئحُ من جملة المعلومات؛ فيجبُ أنْ يَعْلَمها.

وأمَّا أنه تعالى غنيٌّ عن فِعْلها فلِمَا بينَّا أنه تعالى غني، وأن الحاجة لا تَجوز عليه في حال من الأحوال، وقُلْنا:إنَّه تعالى عالم باستغنآئه عنه، لِمَا بينا أنه تعالى عالم بجميع أجناس[2] المعلومات. وأجَلُّ المعلوماتِ[3] ذاتُه تعالى، فيجب أن يَعْلَمَهَا على

(١) في (ب):أنه .
(٢) في (ب) و (ج) و (د): بحذف أجناس.
(٣) في (ب) و (ج): وأحد المعلومان.

ما هي عليه مِنْ صفات الكمال. ومن جملة صفات الكمال كونُه غنيًا عن القبآئح، فيجب أن يَعْلَمَ ذاتَه كذلك. وإنما قلنا:بأن كلَّ مَنْ كان بهذه الأوصاف فإنه لا يفعل القبيح؛ لأنَّ عِلْمَهُ بقبحه يَصْرِفُه عن فعله من جهة الحكمة، وَعِلْمَهُ باستغنآئه عنه يقتضى أنه لا داعيَ له إليه من جِهَةِ الحاجة. وَكُلٌّ مَنْ خَلَص صارفُه عن الفعل، وفَقَد داعيَه إليه فإنه لايفعلُه؛ فَثَبَتَ أنه تعالى لا يفعل القبيح.

وأما أنه تعالى لا يُخِلُّ بما يجبُ عليه من[1] الحكمة، فينبغي أن نبين أوَّلاً ذلك الواجب، ثم نتكلم في أنه تعالى لا يُخل به. **أمَّا** الذي يجب عليه تعالى فَستَّةُ أمورٍ:وهي التمكينُ للمكلفين، والبيانُ للمخاطَبين، واللطفُ للمتَعَبَّدِينَ، وقُبولُ توبةِ التآئبين، والثوابُ للمطيعين، والعِوَضُ لِلْمُؤْلَمِينَ.

والذي يدل على وجوبها على الله تعالى يدخل في اثنآء المسائل فلا نُطَوِّل بذكره هاهنا. والذي يدل على أنه تعالى لا يُخِل بشيء من هذه الأمور أنه تعالى عالِم بقبح الإخلال، وعالم باستغنآئه عن الإخلال بها، على نحو ما تقدم، وكلٌّ مَنْ كانت هذه حالُه فإنه لا يُخل بشيء منها على ما تقدَّم تحقيقه، حيث بيَّنا أنه تعالى لا يفعل القبيح.

وأمَّا أن أفعاله كلَّها حَسَنَةٌ فلأنه تعالى عالِمٌ بما يفعلُه من الأفعال، فلا يخلو أن يكونَ قبيحًا أو حسنًا. باطلٌ أن يكونَ قبيحًا لِمَا بَيَّنَّا أنه تعالى لا يفعلُ القبيح و لم يبق[2] إلا أن يكون حَسَنًا؛ فَثَبَتَ أنَّ أفعالَه كلَّها حسنةٌ.

---

(١) في (ب) و (ج): في.
(٢) في (ب) و (ج): فلم يبق.

وأما الفصل السادس:

وهو فيما يلآئم ذلك من الأدلة الشرعية، فيدل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع:

أما الكتاب: فمن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنّ اللّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَآءِ ذِي الْقُرْبَىَ وَيَنْهَىَ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلّكُمْ تَذَكّرُونَ﴾ [النحل:٩٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنّ اللّهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَآءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:٢٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ النّاسَ شَيْئاً وَلَـَكِنّ النّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [يونس:٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَـَكِن كَانُوَاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [العنكبوت:٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىَ حَتّىَ يَبْعَثَ فِيَ أُمّهَا رَسُولاً يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا وَمَا كُنّا مُهْلِكِي الْقُرَىَ إِلاّ وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ [القصص:٥٩]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ رَبّكَ لِيُهْلِكَ الْقُرَىَ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود:١١٧]، وقوله تعالى: ﴿وَوَجَدُواْ مَا عَمِلُواْ حَاضِراً وَلاَ يَظْلِمُ رَبّكَ أَحَداً﴾ [الكهف:٤٩]، وقوله تعالى: ﴿إِنّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرّةٍ﴾..الآية، [النساء:٤٠]، وَنَظَائِرُهَا في القران كثير.

وأما السنة: فقوله ﷺ: ((يقول الله عزوجل: إنِّي حرَّمتُ الظلمَ على نفسي، وجعَلْتُه بينكُم مُحَرَّمًا، فلا تَظَالَموا يَاعِبَادِي))[1].

وروي عن عبدالله بن عُمَر أن رسول الله ﷺ قال ((سَبَقَ الْعِلْـمُ، وَجَـفَّ

(١) أمالي أبي طالب ٣٩٧. وسنن البيهقي ٦/٦٣. وأحمد رقم ٢١٤٧٧ بالمعنى.

الْقَلَمُ، وَتَمَّ القضآءُ بتحقيق الكتابِ، وَتَصْدِيقِ الرُّسُل، والسَّعادةِ مِنَ الله لِمَنْ آمَنَ به، والشقآءِ لِمَنْ كَذَّبَ وَكَفَرَ. وبالولاية من الله للمؤمنين، والبرآءة منه للمشركين، وبالتوبةِ لهم إن تَابُوا وآمَنُوا كما أمرهم الله)) [1] إلى غير ذلك من السنة. **والمعلومُ** ضرورةً، من دين نبينا محمد ﷺ أن الله تعالى عَدْلٌ حكيمٌ لا يفعلُ القبيحَ ، ولا يُخِلُّ بالواجب وأنَّ أفعالَه كُلَّها حسَنَةٌ.

وأما الإجماع: بين المسلمين فذلك ظاهر لا يدفعُه إلا مُكَابِرٌ.

فصل: ونعتقد أنا فاعلون لتصرفاتنا

والكلام في ذلك يقع في خمسة مواضع: **أحدها:** في حقآئق هذه الأمور التي تضمَّنها الكلام بيننا وبين المخالفين، وهي الفِعْل والفاعل والكَسْبُ والمباشِرُ والمتوَلِّد. **والثاني:** في حكاية المذهب وَذِكْرِ الْخِلاف. **والثالث:** في الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهب إليه المخالفون. **والرابع:** فيما يلائم ذلك ويدل عليه من جهة السمع. **والخامس:** فيما يستدل به المخالفون من الآيات المتشابهة، وبيان معانيها التي تَجوزُ فيها.

أما الموضع الأول: وهو في حقائق الأمور التي ذكرناها. فالفعلُ: هو ما وُجِدَ من جهة مَنْ كان قادرًا عليه. وقولُنا: كَانَ؛ لئلا يَبْطلَ بالْمُسَبِّبِ الذي يوجد بعد خُرُوج فاعله عن كونه قادرًا. والفاعل: هو الذي وُجِدَ مِن جهته بعضُ ما كان قادرًا عليه. وقُلنا: ((**بعضَ**))؛ لأنَّ الفاعل يكون فاعلاً وإن لم توجد منه جميعُ

(١) أخرجه أحمد بن عيسى في الأمالي ٣/٣٣٠.

مقدوراته. وقُلنا: كَانَ، احترازًا عما تقدم في الفعل.

وأما الكسبُ: فالمعقولُ منه عند أهل اللغة هو إحداثُ الفعل لطلبِ نَفْعٍ يعود إلى الفاعل، أو لدفع ضَرَرٍ عنه، وعلى هذا لا يجوز تسمية القديم تعالى مكتَسبًا لاستحالة المنافع والمضآرِّ عليه كما تقدم في فَصْلِ **غني** أنه لا يجوزُ عليه المنفعةُ والمضرة. **وأما المباشِرُ**[1]: فهو الفعل الذي يوجَدُ بالقُدْرةِ في محلها ابتداءً. **وأمَّا الْمُتَوَلِّدُ:** فهو الفِعْلُ الذي وُجِدَ بِحَسَبِ فِعْلٍ آخَر على جهة الإيجاب.

وأما الموضع الثاني: وهو في حكاية المذهب وذكر الخلاف. فذهب المسلمون إلى أنَّ العبدَ فاعلٌ لتصرفاته دونَ الله تعالى، وهذا هو مذهب جميع النبيئين وصحابتهم أجمعين. والخلافُ في ذلك مع القَدَرية. فذهبت الْجَهْمِيةُ منهم[2] إلى أنها من الله تعالى مبتدأةٌ كانت أو متولّده. وذهبت الأشعرية إلى أنَّها من الله تعالى، والعبادُ مكتَسِبُون لها[3]. وذهب ضرار ابن عمرو[4] إلى القول بَالْكَسْبِ، إلا أنه يقول: إنَّ العبادَ مكتسبون للمبتدإ منها دون المتولد. وذهبت الْمُطَرَّفِيَّةُ[5] إلى أنَّ

---

(١) المباشر مثل رمي الحجر. والمتولد ما تولد منه الفعل، وهو الأثر الذي يحدثه الحجر.

(٢) الجهميةُ: هم أصحاب جهم بن صفوان قالوا: بأن الإنسان وعمله من فعل الله كشجرة في مهب الريح وقلم في يد كاتب وهم المجبرة الخلص. ينظر الملل والنحل للشهرستاني ٨٦/٢. ورسائل العدل والتوحيد ص٣٤٨. والقضاء والقدر للرازي ص٣١. وعدالة الرواة والشهود للمحقق ص١٧٢.

(٣) ينظر القضاء والقدر ص٣٢ .

(٤) ضرار بن عمرو: وإليه تُنسب الضرارية، كان ظهوره في أيام واصل بن عطاء ، وله كتاب اسمه التحريش .

(٥) ((الْمُطَرَّفِيَّة)) هم أصْحَابُ مُطَرَّف بن شهاب، فارقوا الزيدية بمقالات في أصول الدين، مثل قولهم: إن كثيرا من أفعال الله ليس بحكمة ولا صواب ونحوها. كفَّرهم كثير من الزيدية بها. وقد انقرضت هذه الفرقة بسيف الإمام المنصور عبدالله بن حمزة عليه السلام عام ٦١١هـ. ينظر ١٣٨/١ من الأساس الكبير للسيد أحمد الشرفي.

العبادَ فاعلون لكل مالايتعدى من أفعالهم، ويُطلقون على ما هذه حاله أنه فِعْل العبد، ويقولون:إنَّ كلَّ ما يتعدى من أفعالهم إلى غيرهم وهي[١] المتولِّدات والمسبِّبَات فإن الله فاعلُها، وهو الذي يسمونه انفعالاً. ومِنَ الظاهر الجلي أنَّهم يقولون:بأن فِعْلَ العبد لا يعدوه ولا يوجدُ في غيره.

وأما الموضع الثالث:

وهو في الدليل على صِحَّةِ ماذهبنا إليه، وفساد ما ذهب إليه المخالفون.

فاعْلَم أنَّ كونَ العبد فاعلاً لتصرفاته أمْرٌ معلوم بالاضطرار، لا يقدح في ثبوته الإنكارُ؛ فَمُنْكِرُهُ كمنكر كونِ دِجلة في الأنهار، ونافيه كَنَافِي ظُلْمَةِ الليل وضياء النهار. وما هذه حالُهُ لا يحتاجُ فيه إلى نَصْبِ دلالةٍ؛ لأن الدَّلاَلَةَ تؤدى إلى عِلْمٍ استدلاليٍّ، وهو مما يجوز انتفاؤه[٢] عن النَّفْسِ بالشك والشُّبْهَةِ. والضروريُّ لا يجوز انتفاؤه[٣] عن النفس بشك ولا شبهة. وقد أَلْهَمَ الله تعالى البهآئمَ ضَرْبًا من الإلهام يُمَيِّزُون[٤] به بين الفَاعِلِينَ للأفعال؛ فإن فَاعِلَين لو أَحْسَنَ أحدُهما إلى بعضِ الكلاب بالطعام ونحوه. والفاعلُ الآخَرُ لا يطعمه الطعام، ويرميه بالحجارة ونحو ذلك من الإسآءات لَمَيَّزَ الكلبُ بينَ الْمُحْسِنِ والمسيءِ في ذلك، وَلَفَرَّقَ بينهما. يُبَيِّنُ ذلك وَيُوَضحه أنَّ الكلب يَأْنَسُ بمن يُطعمه الطعام، وإذا رآه أتى إليه، وتبصْبَصَ بِذَنَبِه،

(١) في (ب): وهو.
(٢) في (ب): ابتعاده.
(٣) في (ب): ابتعاده.
(٤) في (ب): تميز.

بخلاف مَنْ يُسيِءُ إليه، فإنه لا يَأْنَسُ إليه[١]، بل يَهِرُّ عليه إذا رآه، فإنْ[٢] قَدَرَ عليه هَرَشَهُ، وإنْ لَمْ يَقْدِرْ عليه شَرَدَ مِنْهُ.

فَالْعَجَبُ من هولآء الْجُهَّالِ كيف نَفَوا الضروريات، واعتمدوا على التخيُّلات وَالْوَهْمِيَّاتِ. ثُمَّ يُقال لهم على جهة التنبيه:إنَّ هذه الأفعالَ التي نقول بأنها أفعالُنا يتعلق بها المدحُ، والذمُ، والتهديدُ، والنهي، والأمر، والردع، والزجر، والوَعْدُ، والوَعِيدُ، على ما ذلك معلومٌ ضرورةً. فكل[٣] ما هذه حالُه فهو فِعْلُنَا بدليل أنها لو لم تكن فِعْلَنَا لجرت مَجْرى أفعالِ الله فينا، نحو أَلْوَانِنَا وصُوَرِنَا، فكما أنه لا يتعلَّقُ بها شيءٌ من هذه الأمورِ، كذلك كان يَجبُ في أفعالنا؛ ولأنها تحصلُ بحَسَبِ قُصُودنا ودواعينا وقُدَرِنا وعلومنا وإرادتنا وأسبابنا، وتنتفي بحسب كراهتنا وَصَارِفِنَا مع سلامة الأحوال، وارتفاع الموانع، إما مُحَقَّقًا نحو فِعْلَ العالِم بفعله، وإمَّا مُقَدَّرًا نحو فِعْل الساهي والنآئم، فلولا أنها أفعالنا لَمَا حَصَلَتْ بحسب ذلك، كما لا تَحصل بِحَسَبِهِ أفعالُ غيرنا فينا، نحو ماتقدم ذكره من الألوان والصُّوَر والشَّوَاهَةِ والْحُسْنِ وَالْقِصَرِ والطُّول.

واعلم أن مذاهب هولآء الْجُهال القدَرِيَّة الضُّلال يؤدي إلى زَوالِ الفآئدة بِبِعْثَةِ الأنبيآءِ، وإرسال الرُّسل الأصفيآء، وإلى زوال التفرقة بين الأعدآء والأوليآء، بل يَسُدُّون على أنفسهم بابَ معرفة الله تعالى لأنهم لا يقولون بالفاعل المختار في

---

(١) في (ب) ، و(ج): لا يأنس به.
(٢) في (ب): وإن.
(٣) في (ب) ، (ج): وكل.

الشَّاهِد، ولا طريقَ إلى معرفةِ الله تعالى إلا فعلُه[(١)]، فلا طريقَ إذن. وكفى بـذلك جهالةً وغواية وضلالة.

وأما الكَسْبُ فهو غيرُ معقول في نفسه فَنَحْتَجُّ على فسادِهِ، بل يكفي في فسادِهِ في نفسِهِ كونُه غيرَ معقول[(٢)].

---

(١) على قول من يقول:لا طريق إلى معرفة الله إلا بالقياس على الشاهد؛ أي أنه لابد لكل فعل من فاعل، بل صرح أبو هاشم أنه لا طريق إلى معرفة الله إلا القياس على الشاهد.

(٢) حتى عند الأشعرية أنفسهم فقد خبطوا في حقيقته. وقد أنشد المقبلي في الأرواح النوافح ص٢٨٣ هـذه الأبيات:

إنَّ سِينَ الكَسْبِ ذالٌ		كَذَبُوا من غير نيَّة
هكذا قالوا، وعندي		غيرُ ذا للأشعرية
جحدوا عقلاً وشرعًا		وافترَوهُ عن رويَّة
صدقوني أو فقولوا:		ليست الشمسُ مضيَّة
من يناضِلني؟ أُناضِلْ		بالطروس الأحْوَذِيَّة
أو يباهلني؟ أباهل		بالسمات الأحمديَّة
فعلام اللوم؟ قل لي		ليس في الدين دنيَّة
داهن القوم لعمري		ندموا عند المنيَّة
غيرُ سخط الله سهل		إنما تلك الرزيَّة
وعلى الله توكلـ		ـت فلا أخشى البليَّة

وأما الموضع الرابع :وهو فيما يلآئم ذلك من أدلة الشرع:

فالذي يدل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع.

أما الكتاب- فقول الله سبحانه:﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتاً فَارِهِينَ ❖ فَاتَّقُواْ اللّهَ وَأَطِيعُونِ ﴾ [الشعراء:١٤٩- ١٥٠] وقول الله تعالى:﴿أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ (١٢٨) وَتَتَّخِذُونَ مَصَانِعَ لَعَلَّكُمْ تَخْلُدُونَ ❖ وَإِذَا بَطَشْتُمْ بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾ [الشعراء:١٢٨-١٣٠] إلى غير ذلك من الآيات التي أضَافَ فيها إلى العبادِ أفعالَهم فقال:تفعلون، وتكسبون، وتخلقون إفكًا .

ونظآئر ذلك كثيرٌ في كتاب الله تعالى.

وأما السنة-فكثير نحو **ما رُوينا** عن أبي ذر عن النبي ﷺ أنه قال:((لو أنَّ جميعَ أمَّةِ محمد اشتَرَكُوا في دَمِ رجلٍ مؤمن لكان حَقًّا على الله أنْ يُدْخِلَهُم النَّارَ))[(١)] ، **ورُوينا** عن الحسن أنه قال:((لو اجْتَمَعَ أهلُ السمآءِ وأهلُ الأرض على دَمِ رجل واحدٍ مؤمن لَكَبَّهُمُ اللهُ جميعًا في النَّارِ على وُجُوهِهِم))[(٢)] ، **وعنه** ﷺ أنه قال:((مَنْ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سبيلِ اللهِ بَلَغَ أوْ قَصُرَ كان له عِتْقُ رَقَبَةٍ))[(٣)] ، وعنه ﷺ أنه قال:((إنَّ اللّهَ يُدْخِلُ بالسَّهمِ الواحدِ ثلاثةً الْجَنَّةَ:عَامِلَه وحامِلَه والرَّامِيَ به في

(١) رأب الصدع تخريج أمالي أحمد بن عيسى ٣ / ١٤٥٥ برقم ٢٤٧١ ، والبيهقي ٢٢/٨ الجنايات ، والترمذي ١١/٤ رقم ١٣٩٨ بألفاظ متقاربة .
(٢) الطبراني في الأوسط ٢ / ١١٢ برقم ١٤٢١. و ج٩ ص٩٩ برقم ٩٢٤٢ . والترمذي ١١/٤ رقم١٣٩٨.
(٣) المعجم الكبير للطبراني ٨ / ١٣٤ برقم ٧٦١٠ . والبيهقي ٩ / ١٦٢.

سبيلِ الله))[(١)]، **وعنه** ﷺ وسلم فيما يرويه عن ربه عزوجل أنه قال:((يَا ابْنَ آدَمَ بِفَضْلِ نِعْمَتِي قَوِيتَ على مَعْصِيَتِي، وَبِعَظَمَتِي وعِزَّتِي أَدَّيتَ إليَّ فرآئضي، وأنـت أولى بذَنْبك[(٢)] منِّي. والشَّرُّ منك إليَّ بما جَنَيتَ، فَلِيَ الْحُجَّةُ عَلَيك))[(٣)].

وأما الإجماع– فذلك مما لا خلاف فيه بين المسلمين.

وأما الموضع الخامس:

وهو في إيراد ما يَسْتَدِلُّ به المخالفون من الآيات المتشابهة، وبيـان معانيهـا المذكورة عن علمآء التفسير:فَمِنْ ذلك قولُ الله سبحانه:﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُكُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [يونس:٢٢]، قالوا:فأخبر أنه فاعلٌ للتسيير[(٤)]، وذلك يُوضح أنْ لا فِعْلَ للعبد. **والجوابُ**:أنَّ علمآءَ التفسير ما ذَكَرُوا شيئًا من ذلك، بل منهم مَنْ قال:معنى ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾، أي يَحمِلكم بالأمرِ على السَّيْر[(٥)]. وقيل:سَبَبُ تَسْيِيْرِكُم في البر على الظهور، وفي البحر على السفن. وقيل:تسخيرُ الجمال في البر، والرياح في البحـر، وذلك شايع في اللُّغة كما يقول الرجل:سيَّرتُ الدآبَّةَ، وسيَّرَ الْمَلِكُ عَسْكَرَه.

ومن ذلك قـول الله سـبحانه:﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللّهَ رَمَى﴾ [الأنفال:١٧] قالت:الْحَشْوِيَّةُ القدرية:فأضاف قَتْلَهم وَرَمْيَهم إلى نفسه، وَبَيَّنَ أَنَّهـم لم

---

(١) أخرجه أحمد بن حنبل ٦ / ١١٩ برقم ١٧٣٠١. والدارمي ٢ / ٢٠٤ ، .
(٢) في (ب): بذلك.
(٣) الجواهر السنية في الأحاديث القدسية للعاملي ص٢٤٩ عن علي بن الحسين.
(٤) في (ب) ، (ج): فاعل التسيير.
(٥) الرازي مج٩ ج١٧ ص٧٠ . والكشاف ج٢ /٣٣٨.

يَقْتُلُوهم، ولم يَرْمِ النبيُّ ﷺ، وإنما رمى الله تعالى[(١)].

والجواب: أن الظاهر يقتضي ما لا يقول به مسلم، وذلك يوجب في كل قتيل أن يكونَ اللّهُ قَتَله دونَ القاتل، وذلك يوجب قَتْلَه، وهذا يُبْطِلُ كَثْرَةَ ما عـابَ اللّهُ تعالى الكفارَ بِقَتْلِ الأنبيآء والمؤمنين[(٢)]، ويوجبُ أن يُطلقَ القولُ بأنَّ أحَدًا لم يَقْتُلْ أحدًا، وهذا خروجٌ من الدِّين، والإجماعِ، وإبطالُ كثيرٍ من الآيات. ويوجبُ ظاهُر لفْظِ الآية أنَّه متناقض؛ لأنه قال: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال:١٧]، فنفى بالأول الرَّمْيَ عنه، وأثبتَه له بالرَّمْيِ الثاني. وإذا كان الْجَرْيُ على الظاهر يؤدي إلى ما قلناه سقط التعلُّق به. وإذا وجب الرجوعُ إلى التأويل قلنا: إنَّ قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾ خطابٌ للمؤمنين يعني: أيُّها المؤمنون لَمْ تقتلوا المشركين بحَولِكم وقُوَّتِكم ﴿وَلَكِنّ اللّهَ قَتَلَهُمْ﴾ حيث سبَّبَ في قَتْلِهم بِنَصْرِكم وَخِذْلانهم، وقَوَّى قلوبكم، وألقى في قلوبهم الرُّعْبَ وأَمَدَّكم بالملآئكة[(٣)].

وقيل: كانت الرياح تحمل السهام، وتُوقعها في مقاتل الكفار. **وقيل:** فَلَم تُميتوهم؛ لأنَّ الموت لا يقدر عليه غيرُ الله، وأنتم جرحتموهم فقط. وقوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ أيُّها النبي ﴿إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنّ اللّهَ رَمَى﴾ اختلفوا في الرَّمِيَّة؛ **فقيل:** قبضةٌ من تراب، قال لعلي عليه السلام: ائْتِني بكفٍّ مِنْ بَطْحَآء، فأتاهُ بكفٍّ من

---

(١) متشابه القرآن ق١/٣١٧ مسألة٢٧٧. وتفسير الطبري مج٦ ج٩ ص٢٦٩ وما بعدها. والألوسي مج٦ ج٨ ص٢٦٧ وما بعدها.
(٢) متشابه القرآن ق١ ص٣١٨.
(٣) غريب القرآن للإمام زيد ص١٤٧ ، ﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ .. ، معناه: أن الله هو الذي أيدك ونصرك.

تراب، فرمى بها فلم يَبْقَ مُشْرِكٌ إلا وأُدخل في عينيه ومنخريه منها شيء، وكانت تلك الرَّمْيَةُ سَبَبَ الهزيمة، وذلك في يوم بَدْرٍ، رمى بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال:شَاهَتِ الوجوهُ، فقسمها الله على أبصارهم حتى شَغَلهم بأنفسهم. وهو قَوْلُ أكثرِ المفسِّرين[1].

وقيل:سَهْمٌ رمى به النبي ﷺ يومَ خيبر على باب خيبر فأقبل السهمُ حتى قتلَ ابن أبي الْحُقَيق وهو على فراشه[2]. وقيل:نزلت يومَ أُحُد في شَأْنَ أُبَيٍّ بن خَلَف وأن النبي ﷺ رماهُ بحربة فكسرَ ضِلْعًا من أضلاعه فمات[3]. **والأصحُّ** أنها نازلة في يوم بدر، وهو قولُ أكثر المفسرين، وعليه يدل ما رُويناه في سيرته ﷺ ومغازيه وحروبه، فإنها قاضية بذلك. **وإذا** ثبت ذلك فقوله:﴿وَمَا رَمَيْتَ﴾ أي مَا بَلَغَتْ رَمْيَتُكَ حيث بلغت بك، ولكِنَّ اللهَ بلَّغ وملأَ بها عيونَ الكفار.

وقيل:ولكنَّ الله وَفَّقَكَ وسدد رميتك. **وقيل**:وما أصبتَ إذ أصبت ولكنَّ الله أصاب، وذلك ثابت في لغة العرب؛ فإنهم يَصِفُون الإصابة بلفظ الرَّمْي؛ ولذلك قالوا في المثل:((رُبَّ رَمْيَةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ)). ومعلومٌ أنَّ الرَّمْيَ لا يكونُ إلا من رَامٍ، وإنما أرادوا إصابةً من غير حاذقٍ بالرمي. فمعنى ذلك أنك لم تصبهم حيثُ رميتَ

---

(١) ينظر مجمع البيان للطبرسي مج٤ ج٩ ص٤٤٥. والدر المنثور ٣ / ٣١٧ . والماوردي في النكت والعيون ٢ / ٣٠٤ . والطبري مج٦ ج٩ ص٢٦٩ . والزمخشري ٢ /٢٠٧ . ومتشابه القرآن ١ / ٣١٩، وهو قول ابن عباس وأنس والسدي .

(٢) الدر المنثور ٣ / ٣١٨ ، وهو قول سعيد بن المسيب ، والزهري.

(٣) الدر المنثور ٣ / ٣١٧ . وذكر الفخر الرازي في المفاتيح مج٨ ج١٥ ص١٤٥ , فقال:في سبب نزول هذه الآية أقول: الأول– وهو قول أكثر المفسرين أنها نزلت في يوم بدر وذكر ذلك كما ذكره المصنف (عليه السلام).

ولكن الله رماهم أيْ أصابهم. والإصابةُ من اللهِ، والرمْيُ من النبي ﷺ.

وإذا ثبتَ ذلك كانت الآيةُ على خلاف مذهبهم أوْلى بالدلالة منها على موافقة مذهبهم؛ لأن المعلوم أنَّ الصحابة (رض) هم الذين قَتَلُوا الكفَّار في يوم بدر. **والمعلومُ** أنه ﷺ الذي[1] رمى؛ ولهذا أضاف الله تعالى الرميَ إلى نَبِيِّه بقوله:﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ ﴾ [الأنفال:١٧] ولهذا يُضاف إلى السِّيد ما يفعله غلامُه، فبطل قولهم.

ومما تعلقوا به قول الله سبحانه حكايةً عن ابراهيم عليه السلام:﴿قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ* وَاللّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصآفات:٩٥-٩٦]، قالوا:فأخبر أنَّهُ خلقَهُم وخَلَقَ أعمالَهم مع كَوْنها كُفرًا ومعصيةً[2]. **والجوابُ**:أنَّ معناها ﴿وَاللّهُ خَلَقَكُمْ﴾ أيها القوم ﴿وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ أي وما تعملونَ فيه، وهو الأصنام، ولم يُرِدْ أعمالَهم وهي حركاتُهم المعدومةُ؛ لأن المعبودَ هو الْخَشَبُ المنحوتَةُ دونَ عملهم؛ **لأنَّهُ احتجَّ عليهم، فلا يجوزُ أن يوردَ لهم حجةً عليه**؛ ولأنَّه أضاف إليهم فعلَهم وهو النَّحْتُ. ومثلُ هذا موجود في اللغةِ؛ فإنَّ قآئلَ أهلِ اللغة يقول:فلانٌ يعملُ بَابًا، والمرادُ به يعمل عملا في الباب؛ فأطلق اسمَ العَمَلِ على المعمول فيه، وعلى هذا نُزِّل قوله تعالى:﴿فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ﴾ [الأعراف:١١٧] يعني العِصِيّ والحبالَ المأفوكَة دونَ نَفْسِ الإفك. ونَمَطُ الآية هو قوله:﴿أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْحِتُونَ ﴾ يعني المنحوت. كذلك قولُه:﴿وَاللّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ يريد المعمولَ. ومثل ذلك قوله

---

(١) الذي محذوف من (ب) .

(٢) ينظر الرازي ١٣/١٥٠ . وجامع البيان مج١٢ ج٢٣ ص٨٩.

تعالى:﴿تَلْقَفْ مَا صَنَعُواْ ﴾ [طه:٦٩] وإنما تلقفُ المصنوع. فإنّ فِعْلَهم وهو الحركة قد صار معدوما؛ ولأنَّه لو حُمِلَ قوله:﴿وَاللّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾ على أنَّ المراد به العملُ لأدَّى ذلك إلى تَنَاقُضِ الآيةِ في نفسها، بل إلى تناقض القرآن فإنَّ ابراهيم عليه السلام بَيَّنَ في الآية أنَّهم نحتُوها، فلو أراد أن الله خلق نَحْتَهم كما قالتْهُ الجبريةُ كان بذلك مُنَاقِضًا. وقد ثبت أن القرآن لا يتناقض ولا يتعارض، ولا يدخله الباطل[1].

وتَعَلَّقُوا بقوله تعالى:﴿وَخَلَقَ كُلّ شَيْءٍ فَقَدّرَهُ تَقْدِيراً ﴾[2] [الفرقان:٢].

والجواب:أن هذه خآصة في أفعاله تعالى وهي الأجسام والأعراض التي لا يَقْدِرُ عليها سواه، كالحرارة والبرودة والطعوم والألوان ونحو ذلك، فأمَّا الفواحش والمخازي والظلم والكذب فأيُّ تقدير فيه، أو أيُّ حكمة في فعله؟ بل فاعلُه مذموم. ولو قيل للقَدَري:يا سارق أو يا كاذب أو يا ظالم أو يا زاني–لأَنفَ على نفسه واغْتَمَّ، فكيف يرضى بإضافة ذلك إلى ربه تعالى أو يُحسِّنُه عَقْلُهُ؟–لولا الزيغ العظيم والضلال البعيد– فبطل قولُ الجبرية. وعلى قَوَدِ هذا الكلام يَجري الكلامُ في سآئر ما يتعلقون به في ذلك.

فصل:في القَضَآءِ والقَدَرِ

والكلام فيه يقع في خمسة مواضع:**الأول**:في حكاية المذهب، وَذِكْرِ الخلاف.

والثاني:في الدليل على صحة ما ذهبنا إليه، وفساد ما ذهب إليه المخالفون.

---

(١) ينظر الكشاف ٥١/٤ . ومتشابه القرآن ٥٨٠/٢٥ . والألوسي مج١٣ ج٢٣ ص١٨١ . وجامع البيان مج١٢ ج٢٣ ص٨٩ . والطبرسي مج٨ ج٢٣ ص٣١٨ .

(٢) ذكر الرازي في تفسيره مج١٢ ج٢٤ ص٤٧ أنه تعالى خالق لأفعال العباد.

والثالث: في إيراد طَرَف مما يلآئم مذهَبنا من أدلة الشرع، وما يُحكى في ذلك عن الصحابة، وعن أهل البيت المطهرين رضوان الله عليهم أجمعين. **والرابع:** في إيـــراد طَرَفٍ مما يحتجُّ به المخالفون من متشابه الآيات، وبيان ما يجوز فيها مـــن المعـــاني الصحيحة. **والخامس:** في تعيين القَدَرية وبيانِ طَرَفٍ مما جآء في ذَمَّهم عـــن الـــنبي ﷺ، وعن صحابته الأبرار (رض).

أما الموضع الأول: وهو في حكاية المذهب وذكر الخلاف

فاعْلَم أن الجبرية تُطْلِقُ القول بأنَّ تصرفَ العباد بقضآء الله تعـــالى وقَـــدَره. وعندنا أنه لا يجوز إطلاقُ القولِ بذلك من غير تقييد في النفي ولا في الإثبات مِمَّن لم تثبتْ حكمتُه، أو تظهرُ عصمتُه. وإنما يجوزُ القولُ بأنها بقضآءِ الله وقَدَره، وأنَّها ليستْ بقضآء الله تعالى وَقَدره مع التقييد بما يُزيلُ الإشكال، ويرفعُ الإيهام، وهذه عقيدتُنا أهل البيت.

وأما الموضع الثاني:

وهو في الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهب إليه المخالفون

فالذي يدل على ذلك أن القضآءَ والقَدَر لفظتان مُشْتَرَكَتَان بين معانٍ: بعضُها صحيح في هذه المسألة وبعضُها فاسد. وكلُّ لفظَةٍ هذه حالُها فإنَّه لا يجوز إطلاقها في النفي ولا في الاثبات من غير تقييد بما يزيل الإشكالَ، ويرفع الإيهام ممن لم تثبتْ حكمتُه. وإنما قلنا: بأن لفظةَ القضآء، ولفظةَ القَدَر مشتركتان بين معـــانٍ بعـــضها صحيح في هذه المسألة، وبعضُها فاسد؛ لما نبينُه في ذلك، وذلك بأنْ نتكلم في ثلاثة

مطالب:**أحدها** في بيان معاني القضآء والقدر واستعمالهما فيها. **والثاني** في الدلالة على اقتضائهما لتلك المعاني. **والثالث** في بيان الصحيح من ذلك والفاسد.

أمَّا الْمطلب الأول:وهو في بيان معاني لفظة القضآء والقَدَر واستعمالهما فيها.

فالقضآءُ[(١)] على وجوهٍ خمسةٍ:**أحدها** الْخَلْقُ والتَّمَامُ يحكيه قولُ الله تعالى:﴿فَقَضَاهُنّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ ﴾ [فصلت:١٢] أي خَلَقَهُنَّ وأتَمَّهن[(٢)]. **وثانيها** الأمرُ والإلزام، يحكيه قول الله تعالى:﴿وَقَضَىَ رَبّكَ أَلاّ تَعْبُدُوَاْ إِلاّ إِيّاهُ ﴾ [الإسراء:٢٣] معناه أمَرَ وألْزَم[(٣)]. **وثالثها** الإخبار والإعلام، يحكيه قول الله تعالى:﴿وَقَضَيْنَآ إِلَىَ بَنِيَ إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتُفْسِدُنّ فِي الأرْضِ مَرّتَيْنِ وَلَتَعْلُنّ عُلُوّاً كَبِيراً ﴾ [الإسراء:٤] أي أَعْلَمْنَا وَأَخْبَرْنَا[(٤)]. **ورابعها** بمعنى الفراغ من الشيء يحكيه قوله[(٥)] تعالى:﴿وَقُضِيَ الأمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيّ ﴾ [هود:٤٤] أي فُرِغ منه. وقوله تعالى:﴿قُضِيَ الأمْرُ الّذِي فِيهِ تَسْتَفْتِيَانِ ﴾ [يوسف:٤١]، وقوله تعالى:﴿فَلَمّا قُضِيَ وَلّوْاْ إِلَىَ قَوْمِهِم مّنذِرِينَ ﴾ [الأحقاف:٢٩] يعني لما فُرِغَ من ذلك. **وخامسها** بمعنى الْحُكْم[(٦)]، يحكيه قولُه تعالى:﴿إِنّ رَبّكَ يَقْضِي بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ [يونس:٩٣]، ومنه سُمِّيَ القاضي قاضيًا، أي حاكمًا وفاصلاً يحكُم وَيَفْصِل. **والقدر** يُسْتَعْمَلُ في ثلاثة معانٍ:**أحدها**

---

(١) في (ب): فالقضآءُ يُطْلَقُ.
(٢) فتح الباري: ٨ / ٣٨٩.
(٣) فتح الباري ٣٨٩/٨ . وتفسير الماوردي٢٢٨/٣.
(٤) أنظر غريب القرآن ١٨٤ ، وفتح الباري ٨ / ٣٨٩ ، وتفسير الأعقم للآنسي ٣٥١ .
(٥) في (ب):قول الله.
(٦) في الأم:الحكم بحكمه يحكيه، ولا معنى لكلمة بحكمه .

بمعنى الْخَلْقِ، يحكيه قول الله تعالى:﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا ﴾ [فصلت:١٠] أي خلق. **وثانيها** بمعنى العِلْم يحكيه قوله تعالى:﴿إِلاَّ امْرَأَتَهُ قَدَّرْنَاهَا مِنَ الْغَابِرِينَ ﴾ [النمل:٥٧] أي علمنا ذلك من حالها. **وثالثها** بمعنى الكِتَابة يحكيه قولُ العجَّاج[١]:

وَاعْلَمْ بِأَنَّ ذَا الْجَلاَلِ قَدْ قَدَرْ ... في الصُّحُفِ الأولى التي كَان سَطَر

أمْرُك هذا فَاجْتَنِبْ منه التَّبَر

قولُه:قد قَدَر، أي قد كَتَب ذلك في الصُّحف. التَّبَر ما يُهلِك، وقد يَنْطَلِقُ[٢] على الهلاك.

وأما المطلب الثاني:وهو في الدلالة على اقتضآئها لهذه المعاني التي ذكرناها؛ فالذي يدل على ذلك أنَّ القضآءَ والقَدَر متى نُسبَا إلى الله تعالى مُطْلَقًا لَمْ يَسْبِقْ إلى الأفهام معنىً من هذه المعاني دونَ غيره، بل يبقى الفَهْمُ مترددًا بينها، لا ترى[٣] ترجيحا لبعضها على بعض، وذلك هو أمارة اللفظة المشتركة بين المعاني.

وأما المطلب الثالث:وهو أن بعضها صحيح في أفعال العباد في الله[٤] وبعضها فاسد؛ لأنه لا يجوز إطلاق القول بأنَّ أفعالَ العباد بقضآءٍ من الله وقَدَر بمعنى الخَلْق[٥]؛ لِمَا بَيَّنَّا في المسئلة الأولى أنَّا فاعلون لتصرُّفاتنا. ومما يدل على ذلك أنَّ

---

(١) هو عبدالله بن رؤبة بن لبيد بن صخر السعدي التميمي، العجاج شاعر وراجز مجيد، ولد في الجاهلية، وقال الشعر فيها ثم أسلم. توفي نحو سنة ٩٠هـ. وله ديوان طبع في مجلدين. ينظر الأعلام ٣٤/٨٦.
(٢) في (ب):يُطلق.
(٣) في (ب): لا يَرى.
(٤) في (ب): نظر على كلمه الله.
(٥) قال المقبلي في العلم الشامخ ص٢٨٠ في بحث خلق الأفعال: ولا أدري كيف غرسه الشيطان ونماه حتى

المعاصيَ لو كانت بقضآءٍ من الله تعالى وقَدَر بمعنى الْخَلَق لوجبَ علينا الرضى بها؛ لأنه لا خلافَ بين المسلمين أنَّ الرضى بقضآءِ الله سبحانه وقَدَره بهذا المعنى واجبٌ. ولقول النبي ﷺ حاكيًا عن ربه تعالى:((مَنْ لَمْ يَرْضَ بقضآيَ، ويَصْبِرْ على بلآيَ، ويشكُرْ[1] نعمآيَ فَلْيَتَّخِذْ ربًّا سِوَايَ[2])). ومعلومٌ أنه لا يجوز الرضى بالمعاصي؛ فإنه لا خلاف بين المسلمين في أنه لا يجوز الرضى بالمعاصي. ولامَخْلَصَ من المناقضة بين الإجماعَين إلا القولُ بأنَّ المعاصيَ ليستْ بقضآءِ الله تعالى وقَدَره، بمعنى الْخَلْقِ لهـا، ولا بمعنى الأمر بها؛ لأنَّ في أفعال العباد القبآئِحَ، وهو تعالى لا يأمرُ بها؛ لأن الأمـر بالقبيح قبيح. وهو تعالى لا يفعل القبيح على ما تقدم بيانه. وقد قال تعـالى:﴿إِنّ اللّهَ لاَ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ أَتَقُولُونَ عَلَى اللّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:٢٨] وإنمـا يجـوزُ القولُ بأنها بقضآئِه وقَدَره مع التقييد بأنَّ معنى ذلك أنَّه عَلِمَها، وأعْلَمَ بها ملآئِكتَه، وكتَبها في اللوح المحفوظ، من غير جارحة يكتُب بها؛ إذ الجوارحُ لا تجـوز عليـه تعالى كما تقدم بيانه.

جار على الأفاضل الأمه [عنده] وصيروه من مهمات الدين، و لم يتكلم أحد بمثل ما ذكرت لك الآن، بـل شمر كل لنصرة ما طرق خلده أول مرة ووجد قلبه خاليا فتمكن وهو على غرة:

أَتَانِي هَوَاهَـا قَبْـلَ أَنْ أَعْـرِفَ الْهَـوَى فَـصَادَفَ قَلْبـاً خَالِيـاً فَتَمَكَّنَـا

حتى صنف البخاري كتابا في خلق الأفعال وذكر في الصحيح شيئا من ذلك [أي إن الله خلق أفعال عبـاده] وليته صان تلك المكرمة التي فاز بها في الحديث ، ولكنه أتى بما لا يزيد العاقل عند سماعه علـى التـسبيح، وفعل غيره من أفاضل الأمةونحوه، كل ينصر ما اتفق له، أيات بينات، على أن هذا النـوع مـع تكريمـه ﴿أَسْفَلَ سَافِلِينَ ❖إِلاّ الّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ ❖ فَمَا يُكَذّبُكَ بَعْدُ بِالدّينِ ❖ أَلَيْسَ اللّهُ بِأَحْكَمِ الْحَاكِمِينَ ﴾ .

(١) في (ب) ، و (ج) و (د): ويشكر على.

(٢) أخرجه الطبراني في الأوسط ٧ / ٢٠٣ رقم ٧٢٧٣ ، ٨ / ١٩٢ برقم ٨٣٧٠.

فثبت قولُنا:إنهما لفظتان مشتركَتان بين معان:بعضُها صحيح في أفعال العباد، وبعضُها فاسد. وإنما قلنا:بأن كلَّ لفظةٍ هذه حالُها فإنه لا يجوزُ إطلاقُها ممن لم تثبتْ حكمتُه إلا مع التقييد بما يزيل الإشكال؛ لأنَّ في ذلك إيهامَ الخطإ، وإيهامُ الخطإ لا يجوز. وإنما يجوزُ إطلاقُها في النفى والإثبات ممن تثبتُ[1] حكمتُه، فيجوزُ ذلك من الله تعالى أو من رُسله؛ لأنَّ الحكيمَ لا يريد بذلك إلا المعنى الصحيح، دونَ المعنى الفاسد، ويزول له بذلك الإشكالُ، ويرتفع الإيهامُ، فثبتَ الموضعُ الثاني.

وأما الْمَوضعُ الثالث:

وهو في ذكْرِ طَرَفٍ مما يلآئِم ذلك من أَدِلَّة الشرع

وما يُحكى في ذلك عن الصحابة والتابعين وأهلِ البيت المطهرين رضى الله عنهم أجمعين .

فالشرعُ قاضٍ بذلك. فمن ذلك ما روي عن عآئِشة أنها قالت:كنتٍ أصبُّ المآءَ على يديْ رسول الله ﷺ فسقط الإنآءُ من يدي وَكُسِرَ فقلتُ:الأمرُ مفروغٌ منه، فغضب النبيُّ ﷺ وقال:إن كان الأمُر مفروغًا منه فَلأَيِّ شيءٍ بعثتُ ولأي شيء بُعث الأنبيآء من قبلي.

وروي عن الحسن البصرى عن رسول الله ﷺ أنه قال:((لن يلقى اللهَ العبدُ

---

(١) في (ب): ثبتت.

بذنبٍ أعظمَ من الإشراكِ بالله، وأنْ يعملَ معصيةً ثم يَزْعُمُ أنَّها من الله))[1]. إلى غير ذلك من الأخبار. وهو معلوم عن الصحابة والتابعين، فإن الأقوالَ متظاهرةٌ عنهم بنفي هذه المعاصى عن الله سبحانه وإضافتها إلى العباد.

فمن ذلك ما رُوي أن الحجاج بن يوسف لعنه الله كتبَ إلى أربعةٍ من العلمآءِ:وهم الحسن بن أبي الحسن البصري رحمه الله، وواصل بن عطآء[2]، وعَمْرو بن عبيد[3]، وعامر الشعبي رحمهم الله، يسألُهم عن القضآءِ والقَدَر، يعني بمعنى الْخَلْق لأفعال العبادِ؛ **فأجابَه أحدُهم** لا أعرفُ فيه إلا ما قاله[4] أمير المؤمنين علي كرم الله وجهه، وهو قوله عليه السلام:أتظنُّ الذي نَهَاكَ دَهَاكَ، إنما دهاك أسفلُك وأعلاك، وربك بريء[5] من ذاك. **وأجابه الثاني** فقال:لاأعرفُ فيه إلا ما قاله أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو قوله عليه السلام:أتظنُّ الذي فَسَحَ لك

---

(١) الشافي ٢ / ١٦١.

(٢) هو أبو حذيفة رأس المعتزلة من أئمة البلغاء المتكلمين سمي أصحابه بالمعتزلة؛ لاعتزالهم الدنيا ، وإما لاعتزالهم حلقة الحسن البصري عندما جرى ذكر حكم الفاسق حيث إنه عند المعتزلة في مترلة بين المترلتين الكفر والإيمان فلا هو كافر ولا هو مؤمن. نشر مذهب الاعتزال في الآفاق-ولد سنة ٨٠هـ بالمدينة كان يلثغ بالراء فيجعلها غينا فتجنب الرآء في خطابه. بايع لمحمد بن عبدالله بن الحسن (النفس الزكية)، في قيامه على أهل الجور ، توفي سنة١٣١هـ. له من التصانيف: أصناف المرجئة، والمترلة بين المترلتين، ومعاني القرآن، طبقات أهل العلم والجهل، والسبيل . الأعلام٨/١٠٨.

(٣) ولد سنة ٨٠هـ، من العلماء الزُّهَّاد، شيخ المعتزلة في عصره، قال فيه أبو جعفر المنصور:كلهم طالب صيد، غير عمرو بن عبيد، توفي سنة ١٤٤هـ، وله رسائل وخطب وكتب منها:التفسير، والرد على القدرية. ينظر الأعلام ٥/٨١.

(٤) في (ب) ، (ج): قال في كل الرواية.

(٥) في (ب) ، (ج): والله بريء.

الطريقَ لَزِمَ عليك المضيق. **وأجابه الثالث** فقال:لا أعرفُ[(١)] إلا ما قاله علـي عليه السلام، وهو قوله كرم الله وجهه:إذا كانتِ المعصيةُ حَتْمًا كانتِ العقوبةُ ظُلْمًا. **وأجابه الرابع** فقال:لا أعرف فيه إلا ما قاله علي عليه السلام، وهو قوله كـرم الله وجهـه:ما حمدت الله عليه فهو منهُ، وما استغفرتَ الله منه فهو منك. **فلما بَلَغَ** ذلك الحجاجَ بن يوسف قال:قاتلهم اللهُ لقد أخذوها عن[(٢)] عين صافية[(٣)].

وعن جعفر الصادق عن أبيه محمد الباقر لِعِلْمٍ الأنبيآءِ عن علي عليه السلام أنَّ رجـلاً سأله، فقال:يا أمير المؤمنين أخْبِرْنا عن القَدَرِ؟ فقال:بَحْرٌ عميقٌ فلا تَلِجْهُ، قال:يا أمير المؤمنين أَخْبِرْنا عن القَدَر ، قال:بيتٌ مظلِمٌ فلا تدخلْه، قال:يا أمـيرَ المـؤمنين أخبرنا عن القَدَرِ؟ قال:أمَّا إذا أَبَيتَ فهو أمرٌ بَينَ أَمْرَينِ لا جَبْرَ ولا تفويض[(٤)].

وروى عن علي بن عبدالله بن العباس[(٥)] قال:[(١)] كنتُ جالسًا عند أبي فقال له

---

(١) في (ب): فيه.
(٢) في (ب): من
(٣) خلاصة الفوائد لجعفر ص٨٣. وميزان الطباطبائي ١ / ١٠٤، وعزاه إلى الطرائف.
(٤) ينظر نهج البلاغة ٧٤٦ ، بلفظ:طريق مُظلم فلا تسلكوه، وبحرٌ عميقٌ فلا تلجوه، وبيت الله فلا تتكلفوه. قال الإمام الناصر الأطروش في البساط ص١٦٩:وأما قولهم:ولا تفويض-فإن كثيرًا من الناس قد غلطوا واختلفوا في تأويل ذلك والله المستعان. ومعنى قولهم:ولا تفويض-لا إهمال كما أهملت البهائم، وفوض إليها أعمالها، لم يمتحنها الله و لم يأمرها و لم ينهها؛ لأن الله سبحانه قد أظهر حكمته بما كان من بلـواه ومحنته لعباده بالأمر والنهي بعد التمكين، والوعد والوعيد والجنة والنار، والإباحة والحظر، فهذا هو المنزلة بين المنزلتين التي أراده آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم في قولهم:لا إجبار ولا إهمال، تكلموا بذلك موجزًا مختصرًا لمن عقل منزلة المحنة والاختبار، بين التفويض الذي هو الإهمال وبين الاضطرار... وفي هامش (ب):يعني لم يجبرهم الله، و لم يفوضهم-أي لم يكل الأمر إليهم- سيابًا بغير أمر ونهي، بل أمر تخييرًا ونهى تحذيرًا وكلفهم يسيرًا، فهم غير مضطرين بل مخيرون.
(٥) السجاد أبو الملوك من بني العباس ، كان عالِمًا عاملاً جسيمًا وسيمًا طوالاً مهيبًا. ذُكر أنه كان يـسجد

رجل:إنَّ هاهنا قومًا يزعمون أنهم أُتُوا من قِبَل الله وأنَّ الله جَبَرهم[2] على المعاصى، فقال:لو أعْلَمُ أنَّ ها هنا أحدا منهم لقبضتُ على حلقه[3].

وعن أبي بكر أنه قال في الفتوى أقول فيها برأيي فإن كان صوابًا فمن الله وهو وفقني، وإنْ كان خطأً فمنِّي ومن الشيطان، واللهُ ورسولُه منه بريئآن[4]. ورُوي عن عمر بن الخطاب أنه أُتِيَ بسارق فقال له:ما حملَك على ذلك؟ فقال:قضآءُ الله وقدَرُه يا أميرَ المؤمنين، فَقَطَعَ يدَه وضربه عشرين دِرَّةً أوثلاثين، وقال:قطعتُ يَدَك بسَرِقَتِك، وضرْبتُكَ لِكَذِبك على الله. ثم قال:لَكَذِبُهُ على الله شَرٌّ من سَرِقَته[5]. وروي عن عثمان بن عفانَ أنه لما حُصِرَ في الدار كان القومُ يرمونَه ويقولون:اللهُ يرميك، فيقول:كَذَبتُم لو رماني مَا أخطأني[6].

ورُوِىَ أنَّ عبيدَ الله بن زياد لعنه الله قال لعلي بن الحسين يعني زين العابدين عليه السلام لَمَّا حُمِلَ إليه زينُ العابدين بعد قَتْلِ أبيه الشهيد الحسين السبط:أَلَمْ يَقْتُلِ اللهُ عليَّ بن الحسين؟ فقال زين العابدين:قد كان أخي يُسَمَّى عليًّا، وكان أكبَر مني، وإنما قَتَلَهُ الناس لا الله. قال:بَلِ اللهُ قتله. قال علي بن الحسين:فاللهُ إذن قَتَلَ عثمان

كل يوم ألف سجدة. ولد عام قتل الإمام علي فسمِّي باسمه. سير أعلام النبلاء ٥/٢٥٢..

(١)في (ب): أنه قال.

(٢)في (د): أجبرهم.

(٣) طبقات المعتزلة للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى ص١٣.

(٤) طبقات المعتزلة ص١١ ، وذلك عندما سئل عن الكلالة ، والدر المنثور ٢ / ٤٤٣ ، وخلاصة الفوائدص٧٦ .

(٥) طبقات المعتزلة ص١١، ورسائل العدل والتوحيد ص٢٤٣ ، وخلاصة الفوائد ١٢٧.

(٦) طبقات المعتزلة ص١١، وخلاصة الفوائد ٨٧.

بن عفان. فانقطع اللعين عبيدالله بن زياد[(١)]. وروي أنَّ الصادق عليه السلام سُئل عن القَدَر قال:ما استطعتَ أن تلومَ العبدَ عليه فهو فِعْلُه، وما لم تستطع فهو فعل الله، يقول الله:لِمَ عَصيتَ؟ ولا يقول:لِمَ مَرِضْتَ؟[(٢)].

ورُوِيَ أنَّ أبا حنيفة سأل موسى الكاظم[(٣)] بن جعفر الصادق (ع) عن القَدَر، فقال:لا بُدَّ أن تكونَ المعاصي مِنَ الله أو مِنَ العبد أوْ بينهما جميعًا؛ فإن كانت من الله فهو أعدلُ مِنْ أن يأخُذَ عبدَه بشيء فَعَلَهُ هو، وإن كانت بينهما جميعًا فهو شريكُه، والقويُّ أقوى بإنصافِ عبدِه الضعيف، وإن كانت من العبد فعليه وقَعَ الأمْر. قال أبوحنيفة:فقلت:﴿ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِن بَعْضٍ﴾ [آل عمران:٣٤][(٤)].

والمشهور عن أهل البيت (ع) من أولهم إلى آخرهم خلافُ مذهب الجبرية في ذلك. ولولا خشيةُ التطويل لَذَكَرتُهم إمامًا إمامًا من لدن علي بن أبي طالب عليه السلام إلى وقتِ هذا وهي سَنَةُ ثلاثٍ وثلاثين وستمآئة سنة[(٥)]. ومن الأمثال السآئرة عند

---

(١) طبقات المعتزلة ص١٦ ، خلاصة الفوائد ص٨٧.

(٢) طبقات المعتزلة ص٣٤ . والميزان ١ / ١٠٤. وفي نهاية الخبر:و لم قصرت، و لم ابيضت، و لم اسودت؛ لأنه من فعل الله.

(٣) هو موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين السبط بن علي بن أبي طالب عليهم السلام. ولد في الأبواء ٢٨ / صفر سنة ١٢٨هـ وهو سابع الأئمة عند الإماميةِ وأحد العباد والأجواد. قيل:إنه كان يخرج في الليل وفي كمه صرة من الدراهم فيعطي من لقيه ومن أراد برَّه . حبسه الرشيد عند الفضل بن أبي يحي فسلمه إلى السندي؛ فأمر الرشيد بقتله فسمه السندي، سنة ١٨٣هـ، انظر عمدة الطالب ص٢٢٦، أعيان الشيعة ج٢ ص١٢٥.

(٤) أمالي المرتضى ١/١٥٢. وأخرجه ابن شعبه في تحف العقول ص٣٠٣. وابن شهرأشوب في مناقبه ٣٢٩/٤ بتصرف. والتحفة العسجدية للهادي القاسمي ص٦٤ .

(٥) وهو عصر الإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام.

العلمآء:العَدْلُ هاشمي، والْجَبْرُ أموي[١]. وماذكرناه عن أهل البيت (ع) هو المشهورعن التابعين وتابعي التابعين وسآئر المسلمين والحمد لله رب العالمين.

وأما الموضع الرابع:

وهو في إيراد طرف مما يحتج به المخالفون من متشابه الآيات.

فمن ذلك قوله تعالى:﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلاً وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ لِيَقْضِيَ اللّهُ أَمْراً كَانَ مَفْعُولاً ﴾ [الأنفال:٤٤]، قالوا:فَبَيَّنَ أنه تعالى قضى بذلك، بمعنى الفعل.

والجواب:أنَّ ماذكروه لا يصح؛ لأنه قال:﴿لِيَقْضِيَ اللّهُ أَمْراً كَانَ مَفْعُولاً ﴾، فكيف يفعل ما هو مفعولٌ لغيره؛ لأنه لا يكون مفعولا لغيره إلا بعد أن يفعله ذلك الغَيرُ، وإذا قد فعله فقد خرج من العدم إلى الوجود فلا يصح فِعْلُهُ ثانيًا.

وأما معنى الآية فإن الله تعالى قَلَّلَ المشركين في أعين المسلمين وَقَلَّلَ المسلمين في أعين المشركين لأنْ يَجْسُر بعضُهم على بعض. قال ابن مسعود قَلُّوا في أعيننا حتى قلتُ لِرَجُلٍ بجنبي:تراهم سبعين؟[٢] قال:أراهم مآئة. فأَسَرْنَا رجلاً منهم فقلنا له:كم كنتم؛ قال:ألفًا[٣]. فَقَلَّلَ بعضَهم في أعين البعض الآخر ليقضيَ ما قَضَى من

(١) ينظر الشافي ١/١٤٠ حيث قال:والقول بالعدل والتوحيد هو مذهب أهل البيت عليهم السلام عمومًا إلاَّ من خرج من بني العباس لما ضعفوا تودُّداً. والجبر أموي إلا من سعد بقبول الحق ؛ فأما الذين قالوا بالعدل من خلفآء بني أمية:معاوية بن يزيد المكنى أبا ليلى، ويزيد بن الوليد الملقب بالناقص، وعبدالعزيز بن مروان، وعمر بن عبدالعزيز.

(٢) في (ب): أراهم.

(٣) أخرجه في الدر المنثور ٣ / ٣٤٢ ، والطبري في تفسيره مج٦ ج١٠ ص١٩ ، والزمخشري في كشافه ٢ /

هزيمتهم. وهذا خلافُ مذهب الْحَشْوية؛ لأن تَرْك التحفُّظ والاستعداد من الكفار لمحاربة المسلمين غيرُ قبيح ولا معصيةٍ عقلاً وشرعًا.

أما من جهة **العقل** فلأنه قَلَّلَّ المسلمين في أعينهم فلم يخشوا ضررًا[1] يجب عليهم دفعُه عقلاً.

وأما الشرع فلأن قتلهم واستئصال شَأْفَتِهم مباحٌ من جهة الشرع، فإذا فعل الله معهم ما لأجله تَرَكُوا الاستعداد والتحفظ، وهو تقليلُ المسلمين في أعينهم فليس ذلك بأعظمَ من إباحة قَتْلِهم، وإيجاب قتلهم في بعض الأحوال، وهذا واضح، فبطل قولهم.

ومنها قوله تعالى:﴿قُل لَّوْ كُنتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ﴾ [آل عمران:١٥٤] قالوا:فَدَلَّ على أن القتل بقضآئه وقَدَرِه، وهو فعله. **والجوابُ**:أنَّ الكتْبَ لم يأتِ في اللُّغة ولا في القرآن بمعنى القضآء والقَدَر فسقط تعلقهم بذلك. ثم نقول:إن الكتْبَ يأتي في اللغة والقرآن على وجوه أربعة:**أحدها** بمعنى الفَرْضِ والإيجاب كقوله تعالى:﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة:١٨٣] أي فُرِضَ. **وثانيها** بمعنى الْحُكْمِ كقوله تعالى:﴿كُتِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلاَّهُ فَأَنَّهُ يُضِلُّهُ﴾ [الحج:٤] أي حُكِمَ عليه به. **وثالثها** بمعنى الإخبار كقوله تعالى:﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِن بَعْدِ الذِّكْرِ أَنَّ الأَرْضَ يَرِثُهَا عِبَادِيَ الصَّالِحُونَ﴾ [الأنبياء:١٠٥] أي أَخْبَرْنَا بذلك

٢٢٤ . والقرطبي مج٤ ج٨ ص١٦ .

(١) في (ب): إضرارا.

وَحَكَمْنَا. ورابعها بمعنى العِلْم كقوله تعالى:﴿كَتَبَ اللّهُ لأغْلِبَنّ أَنَاْ وَرُسُلِيَ﴾ [المجادلة:٢١] وإذا ثبت ذلك قلنا:معنى الكَتْبِ في الآية لايجوزُ أن يكونَ بمعنى الفرض؛ لأن القَتْلَ لا يُفرض على الْمَقتول ظلمًا، ولا بِمَعنى الْحُكْمِ؛ لأن ذلك إنما يكون على سبيل الوجوب، والمظلومُ غيرُ مستحِقٍّ للقتل، فلم يبقَ إلا أن يكون بمعنى الخَبَر، وبمعنى العِلْم؛ فيكون معناها أنَّ مَنْ أخبر الله تعالى أنَّه يُقْتَلُ، أو مَنْ عَلِمَ أنه سيقتل؛ فإنَّ مُخْبَرَه يكونُ على ما أَخْبَرَ وعَلِمَ إلاَّ أنَّ خَبَرَهُ وعِلْمَه لا يُؤثِّر في الْمُخْبَرِ عنه، ولا في المعلوم على ما يأتي بيانُه مُفَصَّلا إن شآء الله تعالى في التكاليف. وعلى هذا النَّسَق يجري الكلام في سآئر ما يتعلقون به من ذلك.

وأما الموضع الخامس:وهو في تعيين القَدَرِية وبيان طَرَفٍ مما جآء في ذمهم عن النبي ﷺ، وعن صحابته (رض).

فاعلم أنَّ القدرية هم الْمُجْبِرَة الضآلَّة الغوية دونَ الفِرْقَة العَدْلية. والذي يدل على ذلك وجوه:

منها ما روي عن أنس بن مالك وحذيفةَ أن رسول الله ﷺ قال:((صِنْفَانِ مِنْ أُمَّتِي لن تَنَالُهَمَا شَفَاعَتِي، لَعَنَهُمَا اللهُ عَلَى لِسَانِ سَبْعِيْنَ نَبِيًّا:الْقَدَّرِيَّةِ وَالْمُرْجِئَةِ)). قِيْلَ:يَا رَسُولَ الله مَنْ القَدَرية؟ قال:((الذين يعملون بالمعاصي ويقولون:هي من قبل الله)). قيل:فَمَنِ الْمُرْجِئَة؟ قال:((الَّذينَ يقولون:الإيمانُ قَوْلٌ بلا عَمَلٍ)) [1]. ومنها ما

(١) أخرجه القاضي جعفر بن أحمد بن عبدالسلام في خلاصة الفوائد ص٢٩ ، ورسائل العدل والتوحيد ص٢٧٦.

رُوي عن جابر بن عبدالله أنه قيل:يا رسولَ الله وَمَنِ القدرية؟ فقال ﷺ:((قَومٌ يَعْملون بالمعاصي)) ثُمَّ يقولون:إنَّ الله قدَّرها عليهم[١]. وهذه هي مقالةُ الجبرية دونَ العدلية على ما تقدم.

ومنها ما رواه جابر بن عبدالله عن النبي ﷺ أنه قال:((يكونُ في آخرِ الزمان قومٌ يعملونَ بالمعاصِي ثُمَّ يقولون:هذا بقضآءِ اللهِ وقَدَرِه، الرآدُّ عليهم كَالْمَشْرِعِ سَيْفَه في سبيل الله)). **ومنها** ما رواه جابر بن عبدالله أيضا عنه ﷺ أنه قال:مِثْلَ الحديث الأوَّل؛ إلا أنه قال:الرآدُّ عليهم كالشاهر سيفَه في سبيل الله[٢].

وأما ما ورد في الشرع من الذَّمِّ للقدرية فنحو ما روي عن أبي هريرة وابن عمر وجابر عن رسول الله ﷺ أنه قال:((القَدَرِيَّةُ مجوسُ هذه الأمَّةِ، إنْ مَرِضُوا فَلاَ تَعُودُوهُم، وَإنْ مَاتُوا فلا تَشْهَدُوهُم، ولا تُصَلُّوا عليهم، وإنْ لَقِيتُمُوهم فلا تُسَلِّموا عليهم؛ فإنَّهم شيعةُ الدَّجَّال، وحقٌّ على اللهِ أنْ يلحقَهم به[٣])). **ونحو** ما روي عن جابر بن عبدالله وأبي سعيد الخدري وحذيفةَ كلهم يروي[٤] عن رسول الله ﷺ أنه قال:((لُعِنَتِ القَدَرِيَّةُ على لسانِ سبعين نبيّاً[٥])).

---

(١) رسائل العدل والتوحيد إنقاذ البشر للشريف المرتضى ص٢١٥ .
(٢) رسائل العدل والتوحيد ص٢٤٣.
(٣) أخرجه القاضي جعفر في خلاصة الفوائد ص٣٠ ، والحاكم ١ / ٨٥ ، وقال صحيح على شرط الشيخين ووافقه الذهبي. وأبو داوود في سننه ٥ / ٦٧ برقم ٤٦٩٢ .
(٤) في (ب): رووا.
(٥) رسائل العدل والتوحيد ص٢٧٩. والعلل المتناهية ١/١٥٠.

ونحو ما روي عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:((صِنْفَان مِنْ أُمَّتي ليس لهمـا[1] في الإسـلام سَهْمٌ[2]:المرجئةُ والقدريةُ))، **ونحوما** روي عن أنس بن مالك أنه قال:قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:((مجوسُ العرَبِ-وإن صَلَّوْا وَصَامُوا-القَدَرِيَّةُ[3])).

ونحو ما روي عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:((لا تُجَالِسُوا أهلَ القَـدَرِ، ولا تُفاتحوهم الكلامَ))[4]. وعن ابن عباس أنه قـال:((لأن يمتلـئَ بـيتي قِـرَدَةٌ وخنازير[5] أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ يمتلىءَ قدريةٌ)). وعنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال:((القدريةُ شـهودُ إبليس وخصمآءُ الرحمن))[6].

وروينا عن السيد الإمام أبي طالب عليه السلام أنه رَوَى بإسناده عن الحسن رضي الله عنه أنه قال:إذا كان يومُ القيامةِ دُعِيَ إبليسُ وقال[7] له:ما حملك على أن لا تسجدَ لآدم؟ فيقول:يا رب أنتَ حُلْتَ بيني وبين ذلك، فيقالُ[8] له:كذبتَ. فيقول:إنَّ لي شهودا، فينادِي أينَ القدريةُ شهودُ إبليسَ وخصمآءُ الرحمنِ؟ فيقوم طوائفُ من هذه

---

(١) في (ب) ، و(ج): لهم.
(٢) في الأصل: نصيب.
(٣) في (ب): وإن صلوا وإن صاموا . أخرجه أبو نعيم في الحلية ٣/ ٧٠ عن أنس.
(٤) أخرجه الحاكم ١ / ١٥٩ ، أبو داوود في السنن ٥ / ٨٤ برقم ٤٧١٠ ، أحمد بن حنبل ١ / ٧٣ بـرقم ٢٠٦ ، والبيهقي في السنن١٠/٢٠٤.
(٥) في (ب): خنازير وقردة.
(٦) الشافي ج٢ ص٣ . والقرطبي ١٠ / ١٩٨
(٧) في (ب): وقيل ، وفي (ج): يقال:
(٨) في (ب): فيقول.

الأمة، فيخرجُ من أفواههم دُخانٌ أَسْودُ، فَيُطَبِّقُ وجوههم فتسودُّ[(١)].

وذلك قولُ الله تعالى:﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾ [الزمر:٦٠]. وإذا تبيَّن ذلك قلنا:إن القدرية هم المجبرة المستحِقُّون لِمَا تضمنته هذه الأخبار من الذم والنار؛ لِمَا قدمنا من الدلالة على أنَّ القدرية هِيَ المجبرة؛ ولأنَّ النبي ﷺ وَصَفَ القدرية بوصْفَين لا يُوجدان إلا في المجبرة:**أحدهما**:أنه قال:هم مجوسُ هذه الأمة، وقد بينا في كتاب إرشاد العباد الوجوهَ التي وقعتْ بها المضاهاةُ بينهم وبين المجوس[(٢)]؛ فصح بذلك ما ذكرناه. **الوصف الثاني**:أنه وصفهم بأنهم شهُود إبليس وخصمآء الرحمن وهذا لا يُوجد إلا في المجبرة؛ لأنهم يحملون أوزارهم على الله، ويشهدون أنها فِعْلُهُ. يُوضِّح ذلك ما رُوي عن الحسن البصري أنَّه قدم رجل من فارس على رسول الله ﷺ فقال[(٣)]:رأيتُهم ينكحون أمهاتهم وأخواتهم وبناتهم، فإذا قيل لهم:لِمَ تفعلون هذا؟ قالوا:قضآءُ الله وقَدَرُه. فقال ﷺ:((أمَا إنه سيكون في أمتي قَومٌ يقولون مِثْلَه. أؤلئك مجوسُ هذه الأمة))[(٤)]. ولا شك أنَّ ذلك مذهب المجبرة .

وعن النبي ﷺ أنه قال:((السَّعيدُ مَنْ سَعِدَ بعَمَلِهِ، والشقيُّ مَنْ شَقِيَ بعَمَلِه))[(٥)]. وعنه ﷺ أنه قال:((ما هلكتْ أمَّةٌ حتى يكونَ الْجَبْرَ قولُهم)). وروي عن

(١) البالغ المدرك ص١٠٠.ورواه الهيثمي ٢٠٦/٧بألفاظ مقاربة.
(٢) لأن المجوس ينكحون بناتهم وأمهاتهم، ويقولون:إنه بقضاء الله وقدره. الشافي٣/٢.
(٣) في (ب): قال .
(٤) أخرجه جعفر بن أحمد بن عبدالسلام في خلاصة الفوائد: ٣٢.
(٥) ثم السعيد من يسعد بقضاء الله وفي بطن أمه. في الأوسط للطبراني ٢٢٣/٨.

الحسن البصري أنه تلى قوله تعالى:﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى اللّهِ وُجُوهُهُم مّسْوَدّةٌ ﴾ [الزمر:٦٠]، فقال:هم المجوسُ واليهودُ والنصارى وناس من هذه الأمة زَعَمُوا أنَّ الله قدَّر عليهم المعاصي، وعذَّبهم عليها، واللهُ يُسَوِّد وجوهَهُم لذلك[(١)].

وعن النبي ﷺ أنه قال:إذا كان يومُ القيامة يَجمعُ اللهُ الخلائقَ في صعيد واحد، فينادى منادٍ من بُطْنَان[(٢)] العرش، ألا كُلُّ مَن بَرَّأ الله مِنْ ذَنْبِهِ، وَأَلْزَمَهُ نَفْسَهُ، فَلْيَدْخُلِ الْجَنَّة آمِنًا غيرَ خائفٍ.

ومما يدل على أن القدريةَ هم المجبرة إجماعُ الصحابة (رض) على ذلك، وإجماعُهم حجة. ولو لم يكن في ذلك إلاَّ ما روي عن أمير المؤمنين علي عليه السلام لكفى، فإنه رُوي أنه عليه السلام لَمَّا انصرف من صِفِّينَ قام إليه شيخ فقال:يا أميرَ المؤمنين أخْبِرْنَا عن مسيرنا هذا إلى الشام أَكَانَ بقضآء الله تعالى وقدره؟ فقال:والذي فَلَقَ الحبَّة وَبَرَأَ النَّسَمَةَ ما قَطَعْنَا واديًا ولا عَلَوْنَا تَلْعَةً ولا وَطِئْنَا مَوْطِئًا إلا بقضآءٍ من الله تعالى وَقَدَرٍ. فقال الشيخ:عِنْدَ الله أحتسب عنآئي ومسيري، والله ما أرى لي من الأجر شيئًا، فقال:بلى قد عظَّم اللهُ لكم الأجرَ على مسيركم وأنتم سائرون، وفي منصَرَفِكُم وأنتم منصرفون، و لم تَكُونوا في شيء من حالاتكم مُكْرَهِينَ، ولا إليها مضطرين. فقال الشيخ:وكيف يكون ذلك والقضآءُ والقَدَرُ اللذان ساقانا، وعنهما كان مسيرُنا؟ فقال أمير المؤمنين:لَعَلَّكَ ظننتَ قضآءً لازمًا وقَدَرًا حَتْمًا؟ لو كان

---

(١) الخلاصة للقاضي جعفر ص١٢٨.

(٢) بطنان الشيء وسطه. القاموس ص١٥٢٤.

ذلك كذلك لَبَطَلَ الثوابُ والعقابُ، وسقط الوعد والوعيد، والأمْرُ من الله والنَّهْيُ، ولَمَا كانت تأتي مِنَ الله لائِمَةٌ لِمُذنب ولا مَحْمَدَةق لِمُحْسِنٍ، ولَمَا كان الْمُحْسِنُ أولى بثواب الإحسان من المسيءِ، ولا المذنبُ كان أولى بعقوبة الذَّنْب من الْمُحْسِن. تلك مقالةُ إخوانِ الشياطين[1]، وعبدَةِ الأوثان، وخُصَمَآءِ الرحمن، وشهودِ الزور، وأهْلِ العمى والفجور، وهم قدريةُ هذه الأمَّةِ، ومجوسُها. إنَّ الله تعالى أمر تخييرا، ونهى تحذيرا، وكلف يسيرًا، وَلَمْ[2] يكلِّفْ مُجْبرًا، ولا بعثَ الأنبيآء عَبثًا، ولا أرَى عجائبَ الآيات باطِلا ﴿ذَلِكَ ظَنّ الّذِينَ كَفَرُواْ فَوَيْلٌ لّلّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ النّارِ﴾ [ص:٢٧]. فقال الشيخ:ما القضآءُ والقَدَرُ اللَّذَانِ ما وَطِئنا موطئا إلا بهما؟ فقال علي عليه السلام:الأمْرُ مِنَ الله والْحُكْمُ، ثم تلى قَوْلَ الله تعالى:﴿وَقَضَىَ رَبّكَ أَلاّ تَعْبُدُوَاْ إِلاّ إِيّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣] فنهض الشيخ مسرورا وهو يقول:

أنتَ الإمامُ الذي نرجوا بطاعته	**يومَ النشور مِنَ الرَّحمن رضوانا**[3]
أوضحتَ من ديننا ما كان مُلتَبِسًا	**جزاك ربُّكَ عَنَّا فيه إحسانا**
نفسِي الفدآءُ لخيرِ الناسِ كلِّهم	**بعد الرسول عليّ الخير مولانا**

---

(١) في (ب) , (ج) و (د): الشيطان.

(٢) في (أ): لم.

(٣) في (ب): وهو يقول شعرا، وبعده:

أخو النبي ومولى المؤمنين معا	وأول الناس تصديقا وإيمانا
وبعل بنت رسول الله سيدنا	أكرم به وبها سرا وإعلانا

قال في أم هذه النسخة ما لفظه:قوله: أخو النبي ... البيت ، والبيت الذي بعده زائدان على نسخة الأم ثابت في نسخة غيرها ، تمت والله أعلم .

نفى الشُّكُوكَ مَقَالٌ منك مُتَّضِحٌ — وَزَادَ ذَا العِلْمِ والإِيمانِ إيمانا

فليس مَعْذِرَةٌ في فِعْلِ فاحشةٍ — لَوْمًا[1] لراكبها بَغْيًا وعُدْوانا

لا لا ولا قَائلٌ ناهيهِ أوقعهُ — فيها عبدتُ إذَنْ يا قوم شيطانا[2]

والمعلومُ لمن عرف الأخبار، وبحث عن السِّيَر والآثار أنَّ الصحابة مُجمعون على أنَّ القدرية هم الذي يقولون:إنَّ المعاصيَ بقضآءٍ من الله تعالى وقَدَرٍ، بمعنى أنَّهُ فَعَلَها فيهم، و لم يُمَكِّنْهُم من التخلص منها في حال من الأحوال، وعاقبهم عليها. ومِمَّا يُوضِّح أنَّ القدرية هم المجبرة-أنَّ القدرية إنَّما سُمُّوا بذلك لكثرةِ ذِكْرِهم للقَدر ولَهَجهم به؛ لأنهم يقولون في كل فعل يفعلونه:قَدَّره اللهُ عليهم، وإنما قلنا ذلك؛ لأنَّ مَنْ أكثر من شَيءٍ-نُسبَ إليه، مِثلُ مَنْ أكثر مِنْ رواية النَّحْوِ نُسبَ إليه، فقيل:نَحْوِّي. وَمَنْ أكثرَ من رواية اللغة، قيل:لُغَوِيٌّ. كذلك مَنْ أكثَر مِنْ ذِكْرِ القَدَر- فقال في كل فِعْل يفعله:قدَّره الله عليه-قيل:قَدَرِيٌّ. والقياس مطرد؛ فإن قيل:إنا نَنْسُبُ العدلية إلى ذلك لقولهم بالقُدرة، فيجب أن يكونوا هم القدرية- قلنا:إنَّ ذلك لا يصح من طريق اللُّغَة، فإنَّ النِّسْبَةَ إلى القُدرة قُدْرِيٌّ -بضم القاف، وسكون الدَّال- بخلاف النِّسْبة إلى القَدَر فإنها بفتح القاف والدال، فوجب أن يكونوا بذلك أولى.

---

(١) في (ب) ، (ج) ، (د): يوما.

(٢) روى كلام الإمام علي (ع) القاضي جعفر في ص٢٩ ، ١٢٥، والأبيات في ص ١٢٦ من خلاصته. ورسائل العدل والتوحيد ص٢٤٣. والنهج ٤٨١ رقم ٧٨.

فإن قيل: إنَّ العدلية بذلك أولى؛ لأنهم يقولون: إنهم يُقَدِّرُون أفعالَهم -قلنا: إن ذلك لا يصح، فإن الله تعالى قد وصف بعضَ خلقه بمثل مذهب العدلية، فقال تعالى: ﴿إِنَّهُ فَكَّرَ وَقَدَّرَ ❖ فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ❖ ثُمَّ قُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ ﴾ [المدثر:١٨-٢٠]، وهو تعالى لا يَكْذِبُ؛ لأنَّ الكَذِبَ قبيح، وهو لا يفعل القبيح على ما مضى. والموصوف بهذه الآية هو الوليدُ بنُ المغيرة[1]. فقوله: ﴿فَكَّرَ ﴾ أي نظر، ﴿وَقَدَّرَ ﴾ ما يقول في القرآن ﴿فَقُتِلَ ﴾ أي عُذِّبَ ولُعن. وَكَرَّرَ ذلك لكثرة تقديرات الوليد لعنه الله. ثم إنَّا نقول: لو كان هذا الاسمُ يلزم العدلية لقولهم: بِأَنَّهُم يُقَدِّرون أفعالهم- لوجب اطِّرادُ ذلك، فكان يلزم أن يُقال في الله تعالى: مثلُ ذلك؛ لأنه تعالى وصف أفعالَه بمثل ما وَصَفَت به العدليةُ أفعالَهم، قال تعالى: ﴿وَقَدَّرَ فِيهَآ أَقْوَاتَهَا ﴾ [فصلت:١٠] أي خلق. ومعلومٌ خلافُ ذلك.

فبطل بذلك جميعُ ما تعترض به الجبرية الحشوية، **وصحَّ** أنهم القدرية دون العدلية، والحمدلله وحده، وثبت بذلك الفصل الأول وهو في القضآءِ والقدر.

وأما الموضع الثاني:

وهو في الهدى والضلال. ففيه فصلان:

أحدهما في الهدى. **والثاني** في الضلال.

(١) من بني مخزوم، ولد سنة ٩٥ قبل الهجرة وهو من زعمآء قريش أدرك الإسلام وهو شيخ هرم، فعاداه، وقال: إن الناس يأتونكم في الحج فيسألونكم عن محمد فتختلف أقوالكم فيه، فيقول: هذا كاهن، ويقول: هذا شاعر، ويقول: هذا مجنون، وليس يشبه واحدا مما تقولون، ولكن أصلح ما قيل فيه: ساحر ؛ لأنه يفرق بين المرء وأخيه، والزوج وزوجه. وهو والد خالد بن الوليد مات كافرا في السنة الأولى من الهجرة. ينظر الأعلام: ٨ / ١٢٢.

أما الفصل الأول- وهو في الهدى

فالكلامُ فيه يقع في موضعين: **أحدهما** في تعيين معانيه. **والثاني** في كيفية إضافته إلى الله تعالى، وكيفية حَمْل ما في القرآن من ذلك.

أما الموضع الأول: وهو في تعيين معانيه؛ فله معان خمسة:

أحدها الهدى بمعنى البيان، والدلالة، يحكيه قول الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٨٥] أي دلالة. وثانيها الهدى بمعنى الفوز والنجاة والثواب، يحكيه قوله تعالى: ﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد:٥] أي يُنَجيهم ويُثيبهم. **وثالثها** بمعنى زيادة التوفيق والتسديد، يحكيه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى وَآتَاهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ [محمد:١٧]، أي زادهم توفيقا وتسديدا بشَرْح صدورهم، وهو اللطف. **ورابعها** الْهُدَى بمعنى خَلْق العلوم الضرورية، يُقال: جَعَلَهُ مُهْتَدِيًا إذا خَلْقُ فيه الهداية، وهي خَلْقُ العلوم الضرورية، كما يقال: جَعَلَهُ متحركا إذا خلق فيه الحركة. **وخامسها** الْهُدى بمعنى الْحُكْم والتسمية، يحكيه قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ وَاللّهُ أَرْكَسَهُمْ بِمَا كَسَبُواْ أَتُرِيدُونَ أَن تَهْدُواْ مَنْ أَضَلّ اللّهُ وَمَن يُضْلِلِ اللّهُ فَلَن تَجِدَ لَهُ سَبِيلاً﴾ [النساء:٨٨]، وعليه يدل قول شاعرِ الْخَوَارج في علي عليه السلام:

ما زَال يَهدي قومَه ويُضِلُّنَا ... جهلاً وَيَنسُبُنا إلى الكُفَّارِ

وكما قال الكميت بن زيد رحمه الله في أهل البيت (ع) [(١)]:

---

(١) هو الكميت بن زيد الأسدي الكوفي، ابن أخت الفرزدق. ولد سنة ٦٠هـ. شاعر عارف بآداب العرب

وطآئفةٌ قـد أكفـروني بحـبكم ... وطآئفةُ قالوا:مُسيءٌ ومـذِنبُ

أي سموني كافرا وحكموا علي بذلك. فثبت الموضع الأول وهو في تعيين معاني الهدى.

وأما الموضع الثاني :وهو في كيفية إضافَتِه إلى الله تعالى، وكيفية حَمْل ما في القرآن من ذلك.

أما كيفيةُ إضافته إلى الله تعالى، فالْهُدى بمعنى الدلالة والبيان، وخَلْـقِ العلـوم الضرورية–يجبُ أن يفعلَه الله تعالى لجميع المكلفين[1] سـوآء كـانوا عاصـين أو مطيعين؛ لأنَّ تكليفَهم من دون ذلك يكونُ تكليفًا لما لا يُعْلَم، وهو قبيحٌ بالإجماع، ويكونُ تكليفًا لِمَا لا يُطاق وهو قبيحٌ أيضًا، وهو تعالى لا يفعلُ القبيحَ على ما تقدم تحقيقه، وما عدا ذلك من معاني الهدى لا يجوز أن يفعلَه الله تعالى إلا للمؤمنين دونَ غيرهم من الْمُكَلَّفين–وهو الهدى بمعنى الثواب، وبمعنى زيادة التوفيق–لأن المجـازاةَ بالثواب لمن لا يستحقُّه تكون قبيحةً على ما يأتي بيانه، وهو تعالى لا يفعلُ القبـيح

ولغاتها وأخبارها وأنسابها له الهاشميات في مدح بني هاشم وأهل البيت ، خطيب بني أسد، وفقيه الـشيعة، كان فارسا شجاعا سخيا راميا لم يكن في قومه أرمى منه. اجتمعت فيه خصال لم تجتمع في شاعر؛ لـولا شعر الكميت لم يكن للغة ترجمان، ولو لم يكن لبني أسد منقبة غير الكميت لكفاهم–وأنا أقول:لو لم يكـن لدى الشيعة شاعر غير الكميت لكفاهم. وشعره أكثر من خمسة آلاف بيت ، وأشهر شعره الهاشميـات في مدح بني هاشم مطلعها:

طربت وما شوقًا إلى البيض أطـرب ... ولا لعبًا مني وذو الشيب يلعـب

وقد ترجمت إلى اللغة الألمانية. توفي سنة ١٢٦هـ . أنظر معجم المـؤلفين ٢ / ٦٧١ . والأعـلام ٥/٢٣٣ . والغدير ٢/١٩٥ . والروضة المختارة شرح القصائد ص٢٩ .

(١) في (ب):لكل المكليفين .

على ما تقدم، وكذلك الْهُدَى بمعنى الْحُكْمِ والتَّسْمِيةِ لا يجوزُ أنْ يَحْكُمَ بالهدى إلاَّ للمؤمنين الذين قد اهتَدَوا بالهداية الأصلية، ولا يُسَمَّي بذلك إلا المهتدين وهم المؤمنون دونَ غيرهم.

وأما كيفيةُ حَمْلُ ما في القرآن من ذلك، فإذا ثبت ذلك قلنا:إنَّ كتابَ الله تعالى لا يدخله التناقض والاختلاف؛ لقوله تعالى:﴿لاَّ يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلاَ مِنْ خَلْفِهِ﴾ [فصلت:٤٢]، ولقوله تعالى:﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفاً كَثِيراً﴾ [النساء:٨٢]؛ فيجب أنْ يُنَزَّهَ عن التعارض والتناقض والفساد، وذلك لا يَتِمُّ إلاَّ بحَمْلِ الألفاظِ الْمتشابِهةِ على أدلة العقول، ومُحْكَمِ القرآن، فمتى أضافَ اللّهُ تعالى في القرآنِ الْهُدى إلى جميع المكلفين؛ فالمرادُ به البيانُ والدَّلاَلَةُ، وَخَلْقُ العلوم الضرورية كما قال:﴿وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَن يُؤْمِنُواْ إِذْ جَآءَهُمُ الْهُدَى﴾ [الإسراء:٩٤] ومتى أضافه إلى بعض المكلفين بطريقة الإثبات، وهم المؤمنون، فالمرادُ به ما يجوزُ أن يفعله لهم من الألطاف والثواب كما قال تعالى:﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد:١٧]، وقال تعالى:﴿سَيَهْدِيهِمْ وَيُصْلِحُ بَالَهُمْ﴾ [محمد:٥]، وقال:إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات يهديهم ربهم بإيمانهم [يونس:٩]، وقال تعالى:﴿وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾ [التغابن:١١]، وقال:﴿فَمَن يُرِدِ اللّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلاَمِ﴾ [الأنعام:١٥٢] أي يُوَفِّقُه بالخواطر التي معها ينشرح صدرُه للإسلام، أي لأجل الإسلام.

وما كان مضافا إلى بعض المكلفين على جهة الإثبات وهو المجرمون، فالمراد به

هُدَى الدلالة، والبيان، وخَلْقِ العلوم الضرورية.

وما كان مضافا إليهم بطريقة النَّفْي؛ فالمرادُ منه[1] ما لا يجوز أنْ يفعلَه لهم، كما قال تعالى:﴿وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [التوبة:٨٠]، ﴿وَاللّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ ﴾ [التوبة:٣٧] ونحو ذلك، أي لا يُنَجِّيهم ولا يثيبُهم.

وإذا كان مضافا إلى نبينا محمد ﷺ بطريقة الإثبات فالمرادُ به ما يَدخُل[2] تحت مقدوره، وهو الهدى بمعنى الدلالة والبيان، كقوله تعالى:﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى:٥٢] ومتى أضافه إليه بطريقة النفي فالمرادُ به ما لا يدخل تحت مقدوره، وهو الهدى بمعنى الفوز والنَّجاةِ والثواب، كما قال تعالى:﴿إِنَّكَ لاَ تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَن يَشَاءُ ﴾ [القصص:٥٦] أي لا تُنجي ولا تُثيب.
فثبتَ الفصل الأول وهو في الهدى.

وأما الفصل الثاني:

وهو في الكلام في الضلال فالكلام فيه يقع في موضعين:

أحدهما في تعيين معانيه. **والثاني** في كيفية إضافته إلى الله تعالى، وكيفية حَمْلِ ما في القرآن من ذلك.

أما الموضع الأول:وهو في تعيين معانيه؛ فله ثمانية معان:**أحدها** الضلال بمعنى العقاب والجزاء، يحكيه قول الله تعالى:﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ ❁ يَوْمَ

(١) في (ب) ، (ج): فالمراد به .
(٢) في (ب): فالمراد ما يدخله ، وفي (ج): فالمراد ما يدخل .

يُسْحَبُونَ فِي النّارِ عَلَىَ وُجُوهِهِمْ ذُوقُواْ مَسّ سَقَرَ ﴾ [القمر:٤٧-٤٨] أي في عِقَابٍ ومُجازاة على ضلالتهم. والشيءُ قد يُسَمَّى باسم ما يُجَازَى به عليه، وباسم[1] ما يُؤَدِّي إليه، كما قال تعالى:﴿وَجَزَآءُ سَيّئَةٍ سَيّئَةٌ مّثْلُهَا﴾ [الشورى:٤٠]، والجزاءُ لا يكون سيئةً وإنما جَرَى في ذلك على عادة العرب. قال عمرو بن كلثوم[2]:

ألاَ لاَ يَجْهَلَنْ أحدٌ عَلَيَنا   فَنجْهَلَ فوْقَ جَهْلِ الْجَاهِلِينا[3]

فسمَّى الجزآءَ على الجهل جَهْلاً وافتخر به. والجهلُ نَقْصٌ، والعاقلُ لا يَتَمَدَّحُ بالنقص، فثبت أن الشيءَ يُسَمَّى باسمِ ما يُجَازَى به عليه. وأمَّا أنَّه يُسَمَّى باسم ما يؤدي إليه، فدليلُه قول الله سبحانه:﴿إِنّ الّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىَ ظُلْماً إِنّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَاراً ﴾ [النساء:١٠]، فسمَّاه نارًا لَمَّا كان يؤدي إلى النار، وإن كان في الدنيا شَهِيًّا لذيذا.

وثانيها: الضلالُ بمعنى الهلاك، والذهاب، ومنه قوله تعالى:﴿أَإِذَا ضَلَلْنَا فِي الأرْضِ﴾[السجدة:١٠] معناه هَلَكْنا وَذَهَبْنا وتَقَطَّعْنا .

وثالثها: بمعنى الإبطال، ومنه قوله تعالى:﴿وَالّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ فَلَن يُضِلّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [محمد:٤] أي فَلن يُبطلَ أعمالَهم، وكذلك قوله تعالى:﴿الّذِينَ كَفَرُواْ

(١) في (ب): ويسمى باسم.
(٢) عمر بن كلثوم التغلبي أحد أصحاب المعلقات السبع المشهورة. التي مطلعها:
ألا هُبِّي بصحنك فاصبحينا...إلخ وآخرها:
إذا بَلَغَ الرضيعُ لَنَا فِطامًا   تَخر لَه الْجَبَابرُ سَاجِدِينَا
ت ٤٠ ق هـ ، وقيل: ١٤٠ ق هـ . ينظر الأعلام: ٥/٨٤. ومجموع مهمات المتون ٨٠٦.
(٣) أنظر دويانه ص٤٠ .

وَصَدّواْ عَن سَبِيلِ اللّهِ أَضَلّ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [محمد:١] أي أبطلها .

ورابعها: بمعنى التلبيس والتزيين للباطل، والإشارة إلى خلاف الحقِّ، والاستدعاءِ إلى الكفر، والأمْرِ به، يحكيه قولُ الله تعـالى: ﴿وَأَضَـلّ فِرْعَـوْنُ قَوْمَـهُ ﴾ [طـه:٧٩]، ﴿وَأَضَلّهُمُ السّامِرِيّ ﴾ [طه:٨٥]، وقوله: ﴿وَمَآ أَضَلّنَآ إِلاّ الْمُجْرِمُونَ ﴾ [الـشعراء:٩٩]. وقوله تعالى للنبي ﷺ: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنّمَآ أَضِلّ عَلَىَ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَـدَيْتُ فَبِمَا يُوحِي إِلَيّ رَبّي﴾ [سبأ:٥٠]، إلى غير ذلك.

وخامسها: بمعنى الْحُكْمِ والتسمية، يقال: أضَلَّهُ إذَا سَمَّاهُ ضَآلاً وحَكَـم عليـه بالضلال. وعليه يدل قولُ الكميت، وقولُ الخارجي وقد تقدم[1]. ومثلُ ذلك قولُ طَرَفَةَ بن العبد[2]:

ومَا زال شُرْبِي الراحَ حتى أَشَرَّنِي **صديقي وحـتى سـائني بعـد**

أي سَمَّانِي شِرِّيرًا.

وسادسها: أنَّ الضلال قد يُستعمل بمعنى الوُجدان، يقال: حُطْنَاهُ فما أضْـلَلْنَاه، أي فما وجدناه ضَآلاً. كما قال عمرو بن مَعْدِي: قَاتَلْنَا بني سُلَيم فمـا أَجْبَنَّـاهُم، وجَاوَدْنَاهُم فما أَبْخَلْنَاهُم، وهَاجَيْنَاهُم فما أَفْحَمْنَاهُم، أي ما وجدناهم جُبَنَآء، ولا

---

(١) ص١٨٤ .

(٢) طرفة بن العبد البكري الوائلي: شاعر جاهلي أحد أصحاب المعلقات السبع المشهورة، مطلع معلقته:

لِخَولَةَ أطـلالٌ بِبُرْقَـةِ ثَهْمَـدِ		تلوحُ كباقِي الوشم في ظـاهر

وفي ختامها:

سَتُبْدِي لَكَ الأيَّامُ مَا كُنْتَ جَاهِلاً		وَيَأْتِيك بالأَخْبَارِ مَنْ لَـمْ تُـزَوِّدِ

ينظر خزانة الأدب: ٢ / ٤١٩. الأعلام/٢٢٥. ومجموع مهمات المتون ص٧٨٨.

بُخلآء، ولا مُفْحَمِين.

وسابعها: أن الضلال قد يكون بمعنى ضَلَّ عِنْده[1]، كما يُقال: أضَلَّ إذا وقع الضلال عند الذي يُنسَب الإضلال إليه، قال تعالى حاكيا عن إبراهيم عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنّهُنّ أَضْلَلْنَ كَثِيراً مّنَ النّاسِ﴾ [إبراهيم:٣٦] أي ضَلَّ عندهن كثير. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمّا الّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلَىَ رِجْسِهِمْ ﴾ [التوبة:١٢٥] أي ازدادوا عِنْدَها كفرا إلى كفرهم[2]، وذلك أنَّهم كفروا بالسورة الأولى، ثم كفروا بهذه السورة. **وقيل:** إثْمًا إلى إثْمِهم[3]. **وقيل:** شَكًّا إلى شَكِّهم[4]، ونفَاقًا إلى نِفاقِهم. وإنَّما أضافَ ذلك إلى السورة لأنهم كفروا عند نزولها، وكقولهم: وما زادتْكَ موعظتي إلاَّ شَرًّا.

وثامنها: بمعنى ضَلَّ يقال: أضَلَّ فلانٌ إذَا ضَلَّ بعيرُه عنه. ويُقال: أماتَ إذا ماتتْ راحلتُه. وأعْطَشَ إذا عطِشَتْ إبلُه. قال الشاعر:

هَبُونِي امرأً مِنْكُمْ أَضَلَّ بَعِيْرُهُ   لَهُ ذِمَّةٌ إنَّ الذِّمَامَ كَثِيرُ

فهذا هو الموضع الأول: في[5] تعيين معاني الضلال.

وأما الموضع الثاني:

---

(١) في الأصل: عنده وعبده ، وفي (ب): عنده بكسر العين ونقط الباء من تحت والنون من فوق، وكذلك (ج) . وهو الأصح.
(٢) قاله قطرب، كما في النكت والعيون للماوردي ٢ / ٤١٦.
(٣) قاله مقاتل، كما ذكر ذلك الماوردي ٢ / ٤١٦.
(٤) قاله الكلبي، ينظر نكت الماوردي ٤١٦/٢. و الدر المنثور ٣ / ٥٢٢ عن السدي .
(٥) في (ب) ، (ج): وهو في.

وهو في كيفية إضافته إلى الله تعالى وكيفية حَمْلِ ما في القرآن من ذلك؛ فاعْلَم أنَّ الضلال على ضروب:

منها ما يصح أن يفعلَه الله تعالى بالجميع، وهو الضلال بمعنى الهلاك والذهاب والتقطيع؛ فإنه لأبُدَّ من إماتَةِ كل مخلوق لقوله تعالى:﴿كُلّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران:١٨٥]، ولا بُدَّ بعد ذلك من الذهاب والتقطيع والعدم لقوله تعالى:﴿كُلّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاّ وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] أي كل شيء فَانٍ إلا ذاتَه[1]. ولأن ذلك معلوم من دين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرورة.

ومنها ما يفعلُه الله تعالى ببعض المكلفين دون بعض، وهو الضلال بمعنى العقاب وما أشبهه؛ فإنه تعالى إنما يفعلُ ذلك؛ بمن يستحقه من العصاة دونَ مَنْ لا يستحقة؛ لأن العقاب لمن لا يستحقة يكونُ قبيحا على ما يأتي بيانه، وهو تعالى لا يفعل القبيح على ما مضى بيانه. ومن ذلك قوله تعالى:﴿وَيُضِلّ اللّهُ الظّالِمِينَ﴾[إبراهيم:٢٧]. ﴿وَيُضِلّ اللّهُ الظّالِمِينَ﴾ [البقرة:٢٦]. ونحو ذلك[2].

---

(١) غريب القرآن للإمام زيد ص٢٤٤، وقال:معناه إلا هو، ويقال:ما أريد به وجهه من الأعمال الصالحة ، وهو قول مجاهد كما في الدر المنثور٥/٢٦٧. والكشاف ٣/٤٣٧ .

(٢) أول الآية:﴿إِنّ اللّهَ لاَ يَسْتَحْيِ أَن يَضْرِبَ مَثَلاً مّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمّا الّذِينَ آمَنُواْ فَيَعْلَمُونَ أَنّهُ الْحَقّ مِن رّبّهِمْ وَأَمّا الّذِينَ كَفَرُواْ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ اللّهُ بِهَـٰذَا مَثَلاً يُضِلّ﴾ ...الآية ، قال الزمخشري:وإسناد الضلال إلى الله تعالى إسنادُ الفعل إلى السبب؛ لأنه لَمَّا ضرب المثل فضل به قوم واهتدى به قوم-تسبَّب في ضلالهم وهداهم. **أقول**:هذا **هو** تفسير العلماء الراسخين فلله أم أنجبت مثل الزمخشري. [الكشاف ١/١١٨] أما قراءة الإمام زيد **يَضِلُّ** بفتح الياء فلا إشكال فيها . [الكشاف١/١١٩]، وسماها في الدر المصون قراءة القدرية والمعتزلة [١/٢٢٣]. والرازي مج١ ج٢ ص١٥٣ وما بعدها. أقول:ولو كان الإضلال من الله لعباده لكان الله سبحانه أولى باللوم من العبد الذي لا حول له تعالى الله عن ذلك.

ومنها ما لا يصح أن يفعله الله تعالى بأحد من المكلفين؛ وهو ما تقدم ذِكْرُهُ من التَّزْيِيْنِ للباطل، والتلبيس للحق ونحو ذلك؛ لأنَّ ذلك قبيح ،وقد ثبت أنه تعالى لا يفعل القبيح. ولا يصح أن يُقالُ:إنَّ مِنْ جُمْلَةِ معاني الضلال هو خَلْقُ الْكُفْرِ والجهل في الناس حتَّى يكونوا بذلك ضآلّين؛ لأنَّ ذلك لم يُوجد في اللغة العربية.وعلى أنه لو وُجد فيها فإنه تعالى لا يصحَّ أن يفعلَ ذلك، من حيث إن ذلك قبيح،وهو تعالى لا يفعل القبيح على ما تقدم بيانه. فهذا هو كيفية إضافته إلى الله تعالى[1].

وأما كيفيةُ حَمْلِ ما في القرآن من ذلك–فاعلم أنه يجبُ حَمْلُ ما في القرآن من ذلك ومن جميع الآيات المتشابهة على ما يُوافق أدلةَ العقول، ومحكمَ القرآنِ؛ لأن الأصلَ هو دلالة العقل، ولولاها لما عُرِفَ كونُ القرآن حُجَّةً يجب اتباعها، بل لا يُعْرَفُ الصانع تعالى إلا بدلالة العقل؛ كيف بمعرفة فِعْلٍ من أفعاله وهو القرآن، فكذلك يجبُ حَمْلُ ما فيه على موافقة أدلة العقول، فيجب حمل ما في القرآن منسوبًا إلى الله تعالى على **الهلاك والعقاب** للكفار والفساق، وبمعنى **التَّسمية والْحُكْم**، كما قال تعالى:﴿وَمَا يُضِلّ بِهِ إِلاّ الْفَاسِقِينَ ﴾.

وكما قال تعالى:﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيّقاً حَرَجاً كَأَنّمَا يَصّعّدُ فِي السّمَآءِ ﴾ [الأنعام:١٢٥] **معناه** مَنْ يُرِدِ اللّهُ أنْ يعاقبَه جزآءً على عمله للمعاصي يجعلْ صدره ضَيِّقًا بما يُورد عليه من الأسباب والأحوال الموجَبةِ لِضيق صدره حتى يصيرَ من ضِيقهِ مُمْتَنِعًا من الصبر لشدة الضيق، كأنما يصعد في السمآء ، أي يَطْلُع

(١) ينظر الرازي مج١ ج٢ ص١٥٢ فقد أتى بما يشفي، ومتشابه القرآن ق١ ص٦٦.

في السمآء مِنْ عِظَمِ المشقة، أو بمعنى أنَّه فَعَل ما وقع منهم الضلالُ عندَهُ[1] نحو ما قدمناه في قوله:﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة:١٢٥]؛لأن ذلك هو الموافق لأدلة العقول ومُحْكَمِ القرآنِ دون ما

لا يصح فيه ومعنى قوله:﴿يُضِلّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ ﴾ [فاطر:٨] أي **يُهْلِكُ ويعاقبُ** من يشآء، وهم المستحِقون للعقوبه، ويثيب من يشآء وهم المستحقون الثواب[2] ؛لأن ما عدا ذلك لا يجوز، على ما تقدم. وعلى نحو ذلك يحمل ما في القرآن من الضلال والهدى

[الطَّبْعُ نعوذ بالله منه]

فصل:وعلى نحو ذلك يُحمَل ما في القرآن الحكيم من الطَّبْعِ والْخَتْمِ والفِتْنَةِ ونحو ذلك. ونحن نورد طرفًا من الآيات التي فيها ذِكرُ الطَّبْعِ وَالْخَتْمِ وَالفِتْنَةِ وما أشبه ذلك، ونُبينُ معانَيها لتحصلَ الفآئدةُ بمعرفةِ تلك المعاني[3] .

فمن ذلك قولُه تعالى ﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَىَ قُلُوبِهمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ

---

(١) ينظر متشابه القرآن ١/٢٦٢–٢٦٥. وقال الإمام الهادي يحيى بن الحسين عليه السلام في تفسير الآية:الشرح من الله هو التوفيق والتسديد والتبصير والتنبيه، وأن معنى قوله جل جلاله:﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقاً حَرَجاً كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَآءِ ﴾ [الأنعام:١٢٥] هو بما يدارك عليه الأمر والدعاء، أمر به عبده ورسوله، ونزل عليه، فكلما زاد الله في إقامة الحجة عليهم والدعاء لهم، وإظهار الحق لديهم ازدادوا طغيانًا وإثمًا وتماديًا وعمى، فخذلهم الله لذلك وأرداهم وأذلهم وأشقاهم، فعادت صدورهم لما فيها من الشك والبلاء، وما يخافون من ظهور الحق عليهم، والهدى ضيقة حرجة، كأنما تصعد في السماء ، وإنما مثل الله صفتها بالتصعيد في السماء؛ لأن التصعيد أشد وأعظم البلاء . رسائل العدل ص١٧٤.

(٢) في (ب) ، (ج): للثواب .

(٣) ينظر البساط للإمام الناصر الأطروش ص١٣٦ .

غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ ﴾ [البقرة:٧] الْخَتْمُ نكتةٌ سوداء يجعلُها في قَلبِ مَنْ يعلم أنَّه لا يُؤمنُ علامةً للملائكة. وقيل:تَشبيه بمن خُتِمَ عليه كقوله:﴿صُمّ بُكْمٌ عُمْيٌ﴾ [البقرة:١٨] وكما قال الشاعر:

أَصَـــمُّ عَمَّـــا ســـآءه سَـــمِيعُ.

وقال:

لَقَدْ أَسْمَعْتَ لَوْ نَادَيْتَ حَيًّــا وَلَكِنْ لاَ حَيَاةَ لِمَــنْ تُنَــادِي

ومعناه أنَّ الْكُفْرَ تَمَكَّنَ في قلوبهم فصارت كالمختوم عليها[١]. **وقيــل**:﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَىَ قُلُوبِهِمْ﴾ أي حَكَمَ عليهم وَشَهِدَ بأنَّ قلوبهم لا تقبل الحق. وهو ثابــت في اللغة، ومن ذلك ختمتُ عليك أنَّك لا تُفلحُ، أي شهدتُ عليك[٢]، وهو شآئع في اللغة. فإن أهل اللغة قد يحذفون ألف الاستفهام كما قال شاعرهم[٣]:

[فوالله ما أدري وإني لحاسب] بسبعٍ رمينَ الجمــرَ أم بثمــان

ومن ذلك قوله تعالى:﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً﴾ [البقرة:١٠] معناه في قلوبهم شَكٌّ فزادهم اللهُ بما أنزَلَ من الآيات والْحُجَجِ شَكًّا فَشَكُّوا عند ذلك[٤].

---

(١) مجمع البيان مج١ ج١ ص٩٦.

(٢) في (ب): وقيل:استفهام بحذف ألف الاستفهام وهو شائع في اللغة . وقال في هامش الأصل:هنا ساقط قدر نصف سطر ويمكن أن يكون مالفظه:وقيل:وهو على حذف أداة تمت. كأنه يريــد أداة الاســتفهام يؤيده ما هو ثابت في (ب) . ينظر متشابه القرآن ١/٥١ .

(٣) هو عمر بن أبي ربيعة، فقد ذكر عجز البيت وفيه رميت. ديوانه ٧٣.

(٤) وبه قال ابن عباس كما ذكره الماوردي ١ / ٧٤ ، وابن مسعود كما ذكره السيوطي في الدر المنثور ١ / ٦٧.

وقيل:بِمَا أَنْزَلَ من الفرآئض والحدود[(١)]. وإنما أضاف اللهُ الشَّكَّ إليه -وإن كان منهم- لأنه وُجِدَ عند حصول فِعْلِه وهو نزول الآيات، ومازاده من الحجج، كما ذكرنا في قوله تعالى:﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْساً إِلَى رِجْسِهِمْ﴾ ودللنا على ذلك. ومثلُ ذلك قولُ نوح عليه السلام:﴿فَلَمْ يَزِدْهُمْ دُعَآئِيَ إِلاَّ فِرَاراً﴾ [نوح:٦] وقيل:معنى قوله:﴿فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾ أي غَمَّ بتمكين النبي صلى الله عليه وآله وسلم، ونزوله بالمدينة، وما فتحَ اللهُ عليه، وظهورِ المسلمين، وكثرةِ الفتُوح[(٢)] ﴿فَزَادَهُمُ اللّهُ مَرَضاً﴾ أي غمًّا بما زاده من القوةِ والتَّمكين وبما أمده من النصر والتأييد.

ومن ذلك قوله تعالى حاكيًا عن إبليس لعنه الله **﴿قال فبمآ أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم﴾** [الأعراف:١٦] قيل:أغويتني:معناه خَيَّبْتَنِي مِنْ رحمتك وجَنَّتِكَ[(٣)]. والأغوآء:التخييب. وقيل:جعلتَني في العذابِ بمصيري إِلَيْهِ بحكمك. وقيل:أغويتني أي حكمت بغوايتي. فيكون بمعنى الحكم والتَّسمية. كما يقال:أضْلَلْتَني أي حكمت بضلالتي، وسميتني ضآلاً على ما تقدم تحقيقه. وقيل:مذهبُ إبليس الْجَبْرُ. والمجبرةُ أتباعُه. وقد رد الله عليه قولَه حين لَعَنهُ، وأوجب عليه العذاب، حيث يقول:﴿قَالَ اخْرُجْ مِنْهَا مَذْءُوماً مّدْحُوراً﴾ [الأعراف:١٨] مَذْؤُومٌ

---

(١) انظر الماوردي: ١ / ٧٤ .
(٢) انظر الماوردي: ١ / ٧٤ .
(٣) الماوردي ٢/٢٠٦، ومنه قول الشاعر:
فَمَن يَلْقَ خَيرًا يحمدِ الناسُ أمرَه ... ومن يَغْوَ لا يعدم على الغَي لائمًا
أي ومن يُخِبْ. وينظر المتشابه ج١ ص٢٧٥. والبيت للمرقش.

قيل:هو الاحتقار. وقيل:بمعنى مذموم. والمدحور هو الْمُبْعَدُ من رحمة الله. وقال تعالى في الآية الأخرى:﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِيَ إِلَىٰ يَوْمِ الدِّينِ﴾ [ص:٧٨]. ومن ذلك قوله تعالى:﴿رَضُواْ بِأَن يَكُونُواْ مَعَ الْخَوَالِفِ وَطُبِعَ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَهُمْ لاَ يَفْقَهُونَ﴾[التوبة:٨٧].

رُوي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام أنَّ الطَّبْعَ نكتةٌ سودآء في قلوبهم جُعِلَت علامةً لَقَلْبِ الكَافر يُعْلَم به أنَّه لا يُفْلِحُ أبدًا. وقيل:على وجه التشبيه والذَّم لها؛ فكأنها كالمطبوع[(١)]؛ فلا يدخلُها خَيْرٌ، ولا ينتفي عنها شر. وقيل:استفهامٌ بحذف أَلِفِ الاستفهام كما في الْخَتْم. ومن ذلك قوله تعالى:﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيَ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلاَلاً فَهِيَ إِلَى الأَذْقَانِ فَهُم مُّقْمَحُونَ * وَجَعَلْنَا مِن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدّاً ومِنْ خَلْفِهِمْ سَدّاً فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ ﴾ [يس:٨-٩] نزلت هذه الآيةُ في أبي جهل وأصحابه، حَلَف إن رأى محمدا يُصلي ليرضخُ رأسَه بِحَجَر فرآهُ فحمل حَجَرًا فَلَزِقَ بيده فعاد إلى أصحابه، فقام رجل من بني مخزوم فقال:أنا أقتله بهذا[(٢)] الحجر فأعمى الله بصره[(٣)]، وعليه يدل قوله تعالى:﴿فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لاَ يُبْصِرُونَ ﴾. فأما قوله:﴿إِنَّا جَعَلْنَا فِيَ أَعْنَاقِهِمْ أَغْلاَلاً ﴾..الآية. فقيل:هو في الدنيا. شَبَّه الكفَّار بمن هو كذلك في تَرْكِهم الإيمان. وقيل:يكون الكفَّار كذلك في الآخرة وهو حقيقة.

---

(١) في (ب): كالمطبوع عليها . انظر الْمَاوِرْدي ١ / ٥٤٢ .
(٢) في (ب): بهذه .
(٣) انظر الدر المنثور ٥ / ٤٨٥ . والكشاف للزمخشري ٤ / ٦.

ومن ذلك قوله تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام:﴿إِنْ هِيَ إِلاَّ فِتْنَتُكَ﴾[الأعراف:١٥٥]، فمعنى قوله:﴿فِتْنَتُكَ﴾ أي امتحانُك وبَلِيَّتُك[١]؛ لأنهم كُلِّفُوا الصبر. وقيل:﴿فِتْنَتُكَ﴾ عذابُك[٢]، وهو الرَّجفة في قوله تعالى:﴿فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ﴾ [الأعراف:١٥٥] الرجفة. قيل:هي الموت[٣]، وقيل:رِعْدَةٌ شديدة رَجَفَتْ لها قلوبهم فماتوا فبقي موسى يبكي ويقول:يا رب لو شئت أهلكتهم من قبل خروجهم معي فأخشى أن يتَّهمني بنُو إسرائيل بهلاكهم، إلى غير ذلك، فأحيَاهم الله تعالى. وعلى هذا النسق يَجري الكلام في بيان معاني الآيات الجارية هذا الْمَجْرَى.

مسألة:

ونعتقد أن الله تعالى لا يعاقبُ أحداً إلا بِذَنْبِه ولا يُثِيبُه إلا بعمله

وهذه هي عقيدة جميع المسلمين. والكلام منها[٤] يقع في خمسة مواضع:**أحدها:**في حقيقة التعذيب. **والثاني:**في حقيقة[٥] المذهب وذِكْر الخلاف. **والثالث:**في الدلالة على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ما ذهب اليه المخالفون من أدلة

---

(١) ينظر متشابه القرآن ١ / ٢٩٨. والكشاف ٢/١٦٤. والماوردي ٢/٢٦٦. والرازي مج٨ ج١٥ ص٢٠. والخازن والبغوي ٢/٥٩٢. والقرطبي ٧/١٨٨. والألوسي مج٦ ج٩ ص١١٠، علل الامتحان بأن الله لما أسمعهم كلامه طلبوا رؤيته.
(٢) الطبرسي في مجمع البيان ٤/٤٦٩. والماوردي ٢/٢٦٦ ، وبه قال قتادة.
(٣) الرازي في التفسير مج٨ ج١٥ص٢٠ .
(٤) في (ب):فيها .
(٥) في (ب) ، (ج): حكاية .

العقل. **الرابع**[(١)]:فيما يؤكد صحةَ مذهبِنا، ويبينُ[(٢)] فسادَ مذاهب المخالفين من أدلة الشرع. **والخامس:** في إِيْرَادِ طَرَفٍ مما يتعلق به المخالفون من الآياتِ والأخبار المتشابهةِ، وبيان ما يجوز فيه[(٣)] من المعاني الصحيحة.

أما الموضع الأول:وهو في حقيقة التعذيب

فالتعذيبُ هو إيصالُ الضَّرَرِ المحضِ إلى الْمُعَذَّب. فقولُنا:إيصالُ الضرر المحض؛ لأنه لو لم يكن ضررًا محضًا لم يكنْ تعذيبا. ولو كان ضررًا غيرَ محضٍ نَحو أن يكونَ فيه نَفْعٌ أو دفعُ ضَرَرٍ أعظمَ منه لم يُعَدّ تعذيبًا. فيدخلُ في ذلك المضآرُّ الْمُسَتَّحَقَّة، وهو ما يَحْسُنُ من التعذيب. والمضآرُّ التي لا تُسْتَحَقُّ وهو ما يَقْبُحُ من التعذيب. وقولُنا إلى المعذَّب أدْخَلْنَا في ذلك تعذيبَ الواحدِ مِنَّا لنفسه بالمضآرِّ، وتعذيبَه لغيره، فإنَّ ذلك يُعَدَّ تعذيبًا في الوجهين جميعا.

ولا يُشترط في التعذيب أن يكونَ على جِهَةِ الاستحقاق؛ لأنَّ الحاسدَ لو حرَّق المحسود لَعُدَّ مُعَذِّبا له، وإن كان يعتقدُ عِظَمِ مترلتِه وعلوَّ درجتِه، فإنه قد يحسُده لذلك وأشباهِهِ ويعذبُه عليه، فثبت الموضعُ الأول.

وأما الموضع الثاني:وهو في حكاية المذهب وذكْرِ الخلاف

فمذهَبُنا أهلَ البيت أنَّ الله تعالى لا يعاقبُ أحدًا إلا بذنبه، ولا يُثيبُه إلاَّ بعَمَلِه،

---

(١) في (ب) ، (ج): والرابع .
(٢) في (ب): وتبيين فساد مذهب ، و(ج): وتبيين فساد مذاهب .
(٣) في (ب) ، (ج): فيها .

وهو قولُ العدليه جميعًا. وذهب قوم من الجبريةِ والحشوية[1] إلى أن الله تعالى يُعذبُ أطفالَ المشركين في النار بذنوبِ آبائهم[2]. ويتفرع على أُصولِ جميع الجبرية الــتي تقدم ذِكْرُها أنه يَحْسُنُ من الله تعالى أن يعذبَ الأنبياءَ في نار جهنم. وأن يُثِيــبَ الفراعنة، وأن يَخْلُقَ حيوانا في نار جهنم ليعذبَه فيها أبدًا.

وأما الموضع الثالث:وهو في صحة الدلالة[3] على ما ذهَبْنَا إليه.

وفَسادِ ما ذهبَ إليه المخالفون من أدلة العقل؛ فالذي يدل على ذلك أنَّ المجازاةَ بالثواب والعقاب لمن لا يستحق ذلك تكونُ قبيحةً والله تعالى لا يفعلُ القبيح. وإنِّما **قُلنا**:بأنَّ المجازاةَ بالثواب والعقاب لمن لا يستحق ذلك تكون قبيحة. أَمَّا أنَّ المجــازاةَ بالعقاب لمن لا يستحقُّ تكونُ قبيحةً-فلأنها ظُلْمٌ، والظُّلْمُ قبيح. وإنما قلنا:إن المجازاةَ بالعقاب لمن لايستحقَّه تكونُ ظلمًا؛ فلأنَّ الظُّلمَ هو الضَّرَرُ الذي يُوصله الفاعلُ إلى غيره لا لنفع يصلُ إِلَى ذلك الغير، ولا لِدَفْعِ ضَرَرٍ عنه، ولا لاستحقاقٍ، ولا للظَّــن

---

(١) **الحشوية** لا مذهب لهم منفرد أجمعوا على الجبر والتشبيه وجسموا وصوروا وقالوا:بالأعــضاء وقــدم القرآن. قال الحاكم:منهم أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهوية ، وداوود ابن محمد الكرابيــسي ومــن متأخريهم محمد بن إسحاق بن خزيمة .

(٢) ينظر الإبانة ص٣٣ ، فإنه ذكر أنهم يعتقدون في أطفال المشركين أن الله تعالى يؤجج لهم في الأخرة نارا ثم يقول لهم اقتحموها . وقد رد عليهم القاضي عبدالجبار في متشابه القرآن ٢ / ٦٧١ حيث قال في قوله تعالى:﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾:يدل على بطلان القول بأنه تعالى يعذب أطفال المشركين ؛ لأنــه أورد ذلك منبها على أنه لا ذنب لها، وأن الذنب للوائد. ولو كان تعالى يعذبها أبدًا لم يكن لهذا معــنى ؛ لأن التعذيب الدائم أعظم من قتل الوائد لها، فلئن جاز أن تعذب، ولا ذنب لها؛ لَيجوزون القتل المتقدمَ، وإن لم يكن لها ذنب، ويدل على ذلك أن الكافر لم يُخْلَقْ كفرُه فيه؛ لأنه لو كان كذلك لكان حالــه حــال الموؤدة في أنه لا ذنب له، من حيث أُدخل في الكفر على وجه لا يمكنه اختيار خلافه.

(٣) في (ب):في الدلالة على صحة .

لأحدِ الوجهين المتقدِّمين، ولا يكون في الْحُكْم كأنَّه من جهةِ غيرِ فاعلِ الضَّرَرِ سوآء كان هو المضرور أو غيره[١].

قلنا: الضَّرَرُ جنسُ الحدِّ يشترك فيه جميعُ المضَآرِّ الحسَنَةُ والقبيحةُ، وينفصلُ بذلك عن المنافع الْمَحْضَة، فإنها[٢] لا تُعد ظُلمًا. **وقلنا:** الذي يوصله الفاعلُ إلى غيره احْتَرَزْنَا بذلك عما يوصُله إلى نفسه من المضآرِّ؛ فإنه لا يُعد ظُلما على جهة الحقيقة–وإن جاز أن يُجرَى عليه ذلك مجازًا–وذلك لأنَّ قولنا: ظُلْمٌ يستدعي ظالما ومظلوما وهما غَيْرَانِ، والغيران هما كل شيئين ليس أحدُهما هو الآخر، ولا جملة يَدْخل تحتها الآخر. قلنا: ولا جملة يَدْخل تحتَها الآخرَ احترازًا عن مِثْل يَد الإنسان فإنها[٣] لا تكون غَيْرًا له لَمَّا كان الإنسانُ جملةً تدخلُ تحتَها يدُه. **وقلنا:** في حَدِّ الظلم لا لنَفْعٍ يصلُ إلى ذلك الغير، ولا لِدَفْعِ ضَرَرٍ عنه احترزنا[٤] بذلك عمَّا يكون فيه نَفْعٌ كتأديبِ الْمُؤَدَّبِيْنَ للصبيان؛ لأن يصلوا إلى المنازل الشريفة، وعما يكونُ مفعولاً لدفع ضَرَرٍ أعظَمَ منه، نحو قطع اليد المستأكلة، فإنَّ جميعَ ذلك لا يُعَدُّ ظلما. **وقلنا:** ولا لاستحقاق؛ لأنَّ ما يكونُ من المضآرِّ مستحقا لا يكونُ ظلمًا نحو الْحدود وشِبْهِها. **قلنا:** ولا للظَّن لأحد الوجهين المتقدمينِ احترزنا بذلك عن المضآر المفعولةِ لظنِّ النفعِ، أو لِظَنِّ اندفاع الضَرَرِ بها، نحو ما ذكرناه من تأديب المؤدَّبين، وقطع

---

(١) سيأتي مثاله فيمن يقتل معتديا فإن القتل كأنه من غير القاتل ؛ لأن الذي دعى إليه هو العدوان.
(٢) في (ب): وإنها .
(٣) في (ب): فإنه.
(٤) في (ب): احترازا ، وكذلك مثلها احترازا بعد خمسة أسطر.

اليدِ المستأكَلَةِ ونحو ذلك؛ فإن ذلك لا يكون ظلما وإن لم يوصلْ إلى منفعـــة، ولا اندَفَعَتْ به مضرةٌ متى كان مفعولا للظن لأحدِ هذين الوجهين[1].

قلنا:ولا يكون في الحكم كأنَّه من جِهَةِ غير فاعل الضرر ســـوآء كـــان هـــو المضرور أو غيره؛ لأنه متى كان ذلك[2] لم يكن ظُلمًا؛ ولهذا فإن مَنْ بَطَشَ بغـــيره بغير حق و لم يندفع ضَرَرُه إلا بقَتْلِه جازَ قتلُه دفعًا للضَّرَرِ الحادثِ منه. ولا يكـــونُ قَتْلُهُ ظُلْمًا لَمَّا كان في الحكم كَأَنَّهُ من جهةِ غير فاعل الـــضرر، بـــل مـــن جهـــةِ المضرور، كذلكَ فإنَّ مَنْ رمى بصبي في النار فاحترقَ فإنَّ الاحتراق من الله تعـــالى، وليس بظلم لَمَّا كان في الْحُكم كَأَنَّه من جهة غيره بل من جهة الطَّارح للصبي في النار. والذي يَدلُّ على صحة هذا الحد أنه يكشف عن معنى المحدود علـــى جهـــة المطابقة؛ ولذلك يطَّرد المعنى فيه وينعكس، وذلك من دلائل صحَّةِ الحد؛ فثبـــت أنَّ العقابَ لمن لا يستحقه يكون ظُلما. وإنما قلنا بأن الظلم قبيح لِمَا تقدم بيانُه في أوَّل مسآئل العدل. وأما أنَّ المجازاة بالثواب لمن لا يستحقه تكون قبيحة؛ فلأهُا تتضمن التعظيمَ لمن لا يستحقهُ. وتعظيمُ من لا يستحقُّ التعظيمَ قبيحٌ. وإنما قُلنا:بأهُا تتضمن التعظيمَ لمن لا يستحقه؛ لأنَّ الثوابَ هو المنافع العظيمة الخالصة الدآئِمة المفعولةُ على جهة الإجلال والتعظيم على ما يأتي بيانُه في الوعد والوعيد إن شَآء الله تعالى. **وإنما قلنا**:بأنَّ تعظيمَ من لا يستحق التعظيمَ قبيحٌ؛ لأنه يقبُح السجود للجمادات. وقُـــبْحُ

(١) في (ب) ، (ج): لأحد الوجهين .
(٢) في الأصل: كذلك ، تعليقة كأنه من باب الظن .

ذلك معلوم بفطرة العقل، وإنَّما قَبُحَ ذلك لكونه تعظيما لمن لا يستحق التعظيمَ بدليل أن الْحُكمَ الذي هو القُبْحُ يَثبتُ بثبوتِ ذلك، نحو السجود للأصنام، وينتفي بإنتفائه، نحو السجود لله تعالى. وليس هناك ما تعليقُ الحكم به أو لى. وقد شاركه المجازاة بالثواب لمن لا يستحقهُ في كونها تعظيما لمن لا يستحق التعظيمَ فيجب أن يشارَكه في القبح؛ لأن الاشتراك في العلة توجب[1] الاشتراكَ في الحكم وإلا عاد على أصل التعليل بالنقض والإبطال. فثبتَ أنَّ المجازاةَ بالعِقاب والثواب لمن لا يستحق ذلك تكون قبيحة. **وإنما قلنا:** بأن الله تعالى لا يفعل القبيح لِمَا قد حَقَّقناه وأوضحناه بحمد الله تعالى، وبذلك يثبت الْموضع الثالث.

وأما الموضع الرابع: وهو فيما يؤكد صحة مذهبنا، ويوضح فساد مذاهب[2] المخالفين من أدلة الشرع.

فالذي يدل على ذلك الكتابُ والسنةُ والإجماعُ. **أما الكتاب:** فكتابُ الله تعالى ناطقٌ بذلك نحو قوله تعالى: ﴿فَكُلاّ أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾[العنكبوت:٤٠]. وقوله تعالى: ﴿أَلاّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىَ ❖ وَأَن لّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاّ مَا سَعَىَ ❖ وَأَنّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَىَ ❖ ثُمّ يُجْزَاهُ الْجَزَآءَ الأوْفَىَ ﴾ [النجم:٣٨-٤١] ، وقوله تعالى: ﴿كُلّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾ [المدثر:٣٨]، وقوله تعالى: ﴿إِنّ اللّهَ لاَ يَظْلِمُ النّاسَ شَيْئاً وَلَـَكِنّ النّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾[يونس:٤٤]، ولا ظُلمَ أعظمُ مِنْ تَعْذِيْبِ مَنْ لا جُرْمَ له، وقوله

(١) في (ج): يوجب.
(٢) في (ب): مذهب.

تعالى:﴿هَلْ تُجْزَوْنَ إِلاّ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴾ [النمل:٩٠]، وقوله تعالى:﴿وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مّن شَيْءٍ ﴾ [النمل:٩٠]، فأوجب تعالى أنهم لا يحملون من خطايا الغير شيئًا،

وقوله تعالى:﴿وَلاَ تَكْسِبُ كُلّ نَفْسٍ إِلاّ عَلَيْهَا ﴾ [الأنعام:١٦٤] وقوله تعالى:﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنّمَآ أَضِلّ عَلَىَ نَفْسِي ﴾ [سبأ:٥٠]، وقوله:﴿مّنْ عَمِلَ صَالِحاً فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [الجاثية:١٥] وقوله تعالى:﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ﴾ [البقرة:٢٨٦] وأشباه ذلك مما صَرَّح فيه بأنه لا يُؤَاخِذُ أَحَدًا بِجُرْمِ غيره، وأنه لا يُثيبُه إلا بعمله، وأنه يعاقبه على عمله، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما السنة: فكثير نحو ما روي عن النبي ﷺ أنه قال:((أَتَدْرُونَ مَنِ الَّلاهُونَ مِنْ أُمَّتِي؟)) قالوا:اللهُ ورسولُه أعلم. قال:((نعم أولادُ المشركين لم يُذنبوا فيعذَّبُوا، ولم يَعْمَلُوا حسنةً فيثابُوا، فَهُمْ خَدَمُ أهلِ الجنة)) [1]. **ونحو** ما روي عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ سُئِل عن أطفال المشركين؟ فقال:((لم تكن [2] لهم حَسَنَاتٌ فيُجَازُوْا بها فيكونُوا من مُلوكِ الجنة، ولم يكنْ لهم ذُنُوبٌ فيعاقَبُوا بها فيكونُوا من أهل النار، فهم خَدَمُ أهل الجنة [3])). **ونحو** ما روي عن الأسود بن يزيد أنه قال:بَعَثَ النبي ﷺ سرية فأسرعوا [4] في القَتْلَ حتى أصابُوا الوِلْدَانِ، فقال

---

(١) روي أنهم خدم أهل الجنة . الطبراني في الأوسط ٥/٢٩٤ رقم٥٣٥٥. وكشف الخفا ١/١٣٦ رقم٣٩٣.
(٢) في (ب): لم يكن .
(٣) ذكره القرطبي في تفسيره ج١٤ /ص٢١ وعزاه إلى يحيى بن سلام
(٤) في هامش الأصل: فأسرفوا، ورمز ب ظ ، أي إنه ظن.

ﷺ:((ألم أنْهَكُم عن قَتْلِ الْوِلْدَانِ؟)) قالوا:إنَّما هم مِنْ أولاد المشركين يا رسولَ الله! قال:((أوليسَ خيارُكم أولادَ المشركين))؟ ثُمَّ أمَرَ مُنَادِيَهُ فنادى ألا إنَّ كلَّ مَولودٍ يولدُ على الفطرة. وفي بعض الأخبار:((حتى يُعرِبَ عنها لسانُها إما شاكرًا وإمَّا كَفُورًا))[(١)].

وروي عن ابن عباس أنه قال:أطفالُ المشركين في الجنة؛ فمن زعم أنهم في النار فقد كَذَبَ[(٢)]؛ لقول الله تعالى:﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ❖ بِأَيِّ ذَنبٍ قُتِلَتْ ﴾ [التكوير:٧-٨]، ومعنى قوله تعالى:﴿وَإِذَا الْمَوْءُودَةُ سُئِلَتْ ﴾ الموؤدةُ كانت:إذا وُلدتْ للجاهليه أنثى دَفَنُوها حيةً مخافةَ العار والحاجةِ. وسؤالُها توبيخ لقاتلها؛ لأنها تقول:قُتِلْتُ بغير ذنب. **وأما الإجماع**:فذلك لا خلافَ فيهَ[(٣)] بين المسلمين ثبت الموضع الرابع.

وأما الموضع الخامس:وهو في إيراد طَرَفٍ مما يتعلق به المخالفون

من الأيات والأخبار المتشابهة، وبيان ما يجوز فيها من المعاني الصحيحة، فتعلقُوا في ذلك بما رووه عن النبي ﷺ أنَّ خديجةَ رضي الله عنها سألتْه عن أطفالٍ كانوا لها في الجاهلية، فقال:لو شئتِ لأسمعتُكِ ضُغَاهُمْ في النار[(٤)].

---

(١) رواه مسلم ٤/٢٠٤٨ . باختلاف يسير.
(٢) أخرجه السيوطي في الدر المنثور ٦/ص ٥٢٦. بزيادة بل هم في الجنة.
(٣) فيه ساقطة في (ب) ، وفي هامشها فثبت ظ، وهو الأصوب..
(٤) في النهاية في غريب الحديث ٣/٩٢. والطبراني في الأوسط٢/٣٠٢ برقم٢٠٤٥؛ أنه قال لعائشة عن أولاد المشركين:((إن شئتِ دعوتُ الله تعالى أن يُسْمِعَكِ تَضَاغِيهم في النار)) أي صياحهم . القاموس ص١٦٨٣.

والجوابُ:أنَّ هذَا الْخَبَرَ من أخبار الآحاد فلا يَصِحُّ التعلق به في هذه المسألة على ما تقدم بيانه. على أنَّه إنْ صح عن رسول الله ﷺ أمْكَنَ حَمْلُهُ على موافقه اللغة، وذلك أنَّ المرادَ بالأطفالِ البالِغُون فَسَمتْهم أطفالا لقُرْبِ عهدهم بالطفوليَّةِ قال الشاعر:

عرضتُ لعامرٍ والخيلُ تُرْدِي بأطفالِ[1] الحروبِ مُشَمِّراتِ[2]

وتعلَّقوا بقول الله تعالى:﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا لِيَذُوقُواْ الْعَذَابَ﴾ [النساء:٥٦]. قالوا:فَبَيَّنَ أنَّه يُعَذِّبُ الجلودَ الْمُبَدَّلَةَ التي لم تكن حالةَ المعصية. **والجواب**:عن ذلك أنَّ الظاهر لا تَعَلُّق لهم به[3] لأنه تعالى لم يذكر أنه يُعَذِّبُ الْجِلْدَ وهو موضعُ تعلُّقِ الْخَصْمَ. وقد ذهب بعضُ المفسِّرين إلى أنه يُعيد جلودهم المعيَّنة. ومعنى تَجَدُّدِهَا هو أن يُزيلَ ما فيها من الاحتراق، ويُعيدها إلى ما كانت عليه. وقد يُقال لما هذه حاله بأنه غير وبأنه بدل. وقوله تعالى:﴿لِيَذُوقُواْ

---

(١) كأن الباء زائدة لإصلاح الوزن، والأصل:تردي أطفال؛ لأن الفعل يتعدى بنفسه.

(٢) في هامش الأصل:أو وجه أقرب من هذا، وهو أنهم قد كانوا بلغوا الإدراك وكَمُلَت لهم علوم العقل– وإن لم يحصل البلوغ؛ فإن البلوغ جُعِلَ مناطا للأحكام الشرعية من صحة المعاملة ونحوها، وارتفاع الولاية عليه. على أن الإمام القاسم بن محمد رحمه الله صَحَّحَ مِمَّنْ كَمْلَ تمييزه كُلَّمَا يصح من البالغ، واحتج بقوله تعالى:﴿فَاتَّقُواْ اللّهَ يَأُوْلِي الأَلْبَابِ﴾؛ فأما الأمور العقلية فإنه يُخاطب بها إذا كمل تمييزه اتفاقًا. ويُروى أن رجلاً قال للمنصور الدوانيقي:إن الطفل إذا حصل له بعضُ الإدراك رَفَع حوائجه إلى أمه ظنًّا منه أنها منتهى النفع والضرر؛ فإذا زاد إدراكه رفعها إلى أبيه، فإن كبر يسيرًا رفعها إلى والي بلده، ثم إلى إمامه، ثم إلى الله تعالى، وإني قد رفعتُ حاجتي إلى والي بلدي فلم يصنع شيئا، وها أنا قد رفعتُها إليك فإن لم تنصفني فإني رافعها إلى المرتبة الثالثة [بعد وَالي البلد] فأشكاه المنصور. والمراد بيان ترقي الإدراك، والله أعلم. تَمَّت.

(٣) في (ب)، (ج):فيه.

الْعَذَابَ ﴾، أي ليجدوا أَلَم العذاب. وإنما سَمَّاه ذوقًا؛ لأنَّ أجسامهم تتجـــدد[1] في كل وقتُ كإحساس الذائق في تجديدِ الوُجدان من غير نقصان في الإحساس. وهو المروي عن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام فإنَّ في التفسير المضاف إليهِ أنَّ معنى قوله تعالى:﴿بَدَّلْنَاهُمْ جُلُوداً غَيْرَهَا ﴾ غيرها. أي رَدَدْنَاهَا كما كانت أوَّلاً عند مماتها ودخولها في أجداثها. فكانتْ من قبلُ قد تمزقتْ وبَلِيَتْ وفَنِيَتْ، ثُمَّ رُدَّتْ، على هيئتِها وصُورتِها فأُحْرِقَتْ وُعُذِّبَتْ ثم أعيدت بعينها على هيئتـــها وصُـــورَتِها الأولى فُعَذِّبَتْ أيضا، فهي الْمُعَذَّبَةُ على الحقيقةِ، والْمُعَادَةُ للعذاب على الدوام بعينها لا سِواها. ولا يَصِحُّ أنْ يُقَالَ إنَّ الْمُعَاقَبَ هو جُلودٌ غَيْرُهـــا لم تَعْـــصِ اللهَ تعـــالى بِذَنْبٍ؛ لأنَّ الله تعالى يقول:﴿أَلاَّ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىَ ﴾ [النجم:٣٨] وإنَّما الجلـــود التي تُبَدَّل هي الجلود التي عَصَتْ، وفي النار أوَّلاً حُرِّقتْ. فهذا هو تفـــسيره عليه السلام. وفي ذلكٌ قول آخَرُ وهو أنَّ الله تعالى يُجدِّد لهم جُلودًا غيَر جلودهم الأولى، وهـــو الذي يقتضيه ظاهرُ التِّلاوة. قال الحسن:يُنضِجُهم في اليوم سبعينَ ألف مرةً[2]. وقال مُعَاذٌ رحمه الله وقد سمع رجلا يقرأ هذه الآية بحضرة عُمَرَ تُبدَّل في ســـاعة[3] مائـــة مرة:فقال عمر:هكذا سمعتُ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم[4].

و**ذهب** أهلُ هذين القولين جميعا سوى الهادى إلى الحق عليه السلام فلم يذكرْهُ بنفي

---

(١) في الأصل تعليقة:تجد
(٢) الدر المنثور ٢ / ٣١١.
(٣) في هامش الأصل:الساعة ، ظ.
(٤) الدر المنثور ٢ / ٣١١ ، والطبراني في الأوسط ٥ / ٧ برقم ٤٥١٧.

ولا إثبات إلى أنَّ الْجِلْدَ لا يلحقه العذاب لوجهين:**أحدهما** أنه ليس في ظاهر الآية أن الله تعالى يُعذب الْجِلْدَ؛ لأنه لم يذكر أنه يُعذّب الجلد. **والثاني**- أن الْجِلْدَ لا حياة فيه ولا يتألم بانفراده، بل الْمُتَأَلِّم الجملةُ التي يكونُ بها الإنسان هو ما هو، دون الفضلات والسمن والجلد والشعر[1]. **وإنما قلنا** ذلك؛ لأن الإنسان يلحقُهُ حكمُ أفعاله في حال سِمَنِهِ وهُزَالِه، وَقَبْلَ نباتِ شَعَرِه وبعد زواله؛ فالذم والمدح والأمرُ والنهي وغيرُ ذلك يتعلق بالجُملَةِ دون الفضلات؛ فَدَلَّ ذلك على أن الإنسان هو غير هذه الفضلات، وهو الجملةُ التي يكون بها الإنسانُ هو ماهو، وهو الذي يعصي ويُطيع، وإليه يتوجه الثواب والعقاب دون الفضلات، فهو المتألم بما يقع من الألم دون الفضلات، ولهذا لو قُطِعتْ منه قطعة من جلدِهِ أو لحمِهِ فأُزيلتْ عنه لم يتألَّمْ إلا هو دونَها، فدَلَّ ذلك على أنه لا حياةَ فيها، وإلا وجب أن تتألم[2] عند الانفصال. ومعلومٌ أنه يتألم قَبْلَ انفصالها عنه وبعدَه فيشتبه[3] الحالُ عند اتصالها. والمتألم على الحقيقة هو الإنسان دونَها.

وإذا ثبت ذلك لم يلحقِ العذابُ الجلود، بل يلحقُ الجملةَ التي يكون بها الإنسانُ هو ما هو، وهو الذي يتعلق به الإعادةُ دون الفضلات، وإذا كان كذلك سَقَطَ تعلُّقهم بالآية. وسيآتي في ذلك مزيدُ إيضاح إن شآء الله تعالى في باب الوعد والوعيد.

(١) ينظر الماوردي ١ / ٤٩٧ . بمعنى مقارب.
(٢) في (ب): يتألم
(٣) في (ب): فيشبه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ [المائدة:٢٩]. قالوا: فَبَيَّنَ أنه يُؤَاخِذُ بجُرم الغير. **والجواب**: أن المعنى أنه أراد أن تبوء بإثمي يعني بإثْمِك في قتلي، وأضاف الإثْمَ إلى نفسه لِيُمَيِّزَ بينَ الإثمين. وقد ثبتَ عند أهل اللغة جوازُ إضافة الفعل إلى المفعول به، كقولهم: ظُلْمُ زيدٍ، يعني ظُلْمُكَ لزيدٍ، وكقولهم: قَتْلَ زيدٍ يعني قَتْلُكَ لزيدٍ، فلما كان لهذا القاتلِ وهو قابيل إثمٌ؛ لأَجْلِه لم يُقْبَلْ قربانُه، وإثْمٌ في قَتْلِه لأخيه هابيل -مَيَّزَ بينهما بأنْ أضاف أحدَهما إلى قابيل وهو إثمُهُ المانعُ من قبول قربانه، وأضافَ الإثمَ الأخَرَ إلى نفسه، أعني نفسَ هابيل، ويدلُّ على ذلك أنه جعل امتناعه عن قتله سببًا لِيَبُوءَ بالإثمين؛ لأنه لَمَّا امتنع من مقاتلته استحق القاتلُ وهو قابيل العقوبة على قتله لهابيل، مع استحقاقه للإثم الأوّلِ الذي هو سَبَبُ تَرْكِ قبول قربانه. وهذا واضح بحمدالله[1].

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿لِيَحْمِلُواْ أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلاَ سَآءَ مَا يَزِرُونَ﴾ [النحل:٢٥]. قالوا: فأخبر تعالى أنه يُحَمِّلُهم أوزارَ غيرهم، وأنَّه يعذبهم لأجل فِعْلِ سواهم.

والجوابُ: أن ما ذكروه فاسد لدلالة العقل والكتاب والإجماع:

أما العقل: فقد دللنا على أنه سبحانه لا يجوز أن يفعلَ ما هو ظلم. والأخذ بجرم الغير ظُلْمٌ؛ فهو غير فاعلٍ له .

وأما الكتاب- فقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مِّن شَيْءٍ﴾

---
(١) ينظر في معناه الكشاف ١/٦٢٤.

[العنكبوت:١٢]؛ فَبَيَّنَ أنهم لا يحملون من خطايا الغير شيئا.

وقوله:﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام:١٦٤] إلى غير ذلك مما تقدم ذكره .

وأما الإجماع:فهو أن المتعارَف أنَّ مَنْ حَمَل من ثِقْل غيره فإن ذلك يكون تخفيفًا عنه، وكذلك من حمل عين[1] وِزْره سقط عنهُ. وَالإجماع منعقد بين الأمةِ على خلاف ذلك؛ وإذ قد دللنا على فساد تأويلهم فَلْنُبَيِّن معنى الأية فنقول:إنَّ معناها أنهم يَحْمِلُون مِثْلَ أوزارِ أتباعهم؛ لإغوائهم إيَّاهم وإضْلالِهم لهم، و ذلك لأَنَّهُمْ فَعَلُوا فِعْلَين:**أحدهما** ضلالهم في أنفسهم، **والآخر** إغْواؤُهم لأتباعهم؛ فاستحقُّوا قِسْطَين مِنَ العذاب، وتحمَّلُوا حِمْلَين من الوزر. وأما إضافة ذلك إلى الأتباع بقوله:﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل:٢٥] فإنَّما فَعَلَ ذلك؛ للتمييز بينَ ما يحمِلُونه من الوِزْر في أنفُسهم، وبينَ ما يحملون لإضلالهم إيَّاهم، ولو أضاف إليهم لم يكن بينَ الأمرين فرقٌ. وذلك شبيه بقوله تعالى:﴿إِنِّيَ أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ﴾ [المائدة:٢٩]، على ما تقدم تفسيره. **ومثلُ** ذلك قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم:((مَن سَنَّ سُنَّةً حسنةً، فله أجْرُها وأجرُ مَنْ عَمِلَ بها إلى يوم القيامة مِنْ غير أن يَنْقُصَ من أُجُورِهم شَيْءٌ. ومن سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلَيه وِزْرُها وَوِزْرُ مَنْ عَمِل بها إلى يوم القيامةِ مِنْ غَيْرِ أن يَنْقُصَ مِنْ وِزْرِهِمْ شيء))[2] . وروي:((ومِثْلُ وِزْرِ مَنْ

(١) في (ب): غيره ، وبناء عليه فتضبط مَنْ حَمَّلَ غيرَه وِزْرَهُ. وهو واضح.
(٢) أخرجه أحمد بن حنبل ٧ / ٥٦ برقم ١٩١٧٧ عن جرير عن أبيه ، ومجمع الزوائد ١/ ١٦٧ ، وابن ماجة ١ / ٧٤ رقم ٢٠٤ ، ٧٥ ، ٢٠٧ . بلفظ:من أوزارهم.

عَمِلَ بها))[١]، ولهذا قال علماؤنا:تَعظُمُ المعصيةُ لأجلِ ما يُقَارِنُها من التَّأَسِّي في المستقبل وغير ذلك، وكذلك الطاعة. والشيءُ قد يُسمَّى باسم الشيء إذا كان مثلَه عند أهلِ اللُّغةِ، كقول القآئل:صُغْ هذا الخاتَمَ صياغةَ فُلانٍ، أي مِثْلَ صياغته. وقال الشاعر:

فَلَسْتُ مُسَلِّمًا ما دمتُ حيًّا على زيد بتسليم الأمير

أي مِثْلِ تسليم الأمير، ومثلُ ذلك قول الله تعالى:﴿فَشَارِبُونَ شُرْبَ الْهِيمِ ﴾ [الواقعة:٥٥] يعني مثلَ شُرْبِها. والهيمُ الإبل العطاشُ. فسقط قولُهم.

ومن ذلك قول الله تعالى:﴿وَلَيَحْمِلُنّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مّعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ [العنكبوت:١٣] وهذا يدل على أنه يُحَمِّلُهم أثقالَ غيرهم؛ ويدلّ على أنه يؤاخذهم بجريرة غيرهم. **والجواب** عن ذلك أنَّ تفسيرَهم هذا فاسدٌ؛ لدلالة العقل والقرآن والإجماع، على ما تقدم تحقيقُه، ولِوَجْهٍ آخرَ وهو أنَّ ظاهرَ الآية لا تَعَلَّقَ لهم فيه، وذلك لأنه تعالى ابتدأ فقال:﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مّن شَيْءٍ ﴾ [العنكبوت:١٢]. ثم قال:﴿وَلَيَحْمِلُنّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالاً مّعَ أَثْقَالِهِمْ ﴾ فقد صرح تعالى بأنهم يحملون أثقالهم، وقوله:﴿وَأَثْقَالاً ﴾ كَلامٌ مُبْهَمٌ ليس فيه أنه من أثقال غيرهم؛ إذ لو كان كذلك لكان مُناقضًا لقوله في أوَّل الآية ﴿وَمَا هُمْ بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُمْ مّن شَيْءٍ ﴾.

وعلى الجملة فَالْحَمْلُ هوالتَّحَمُّلُ لشيءٍ له ثِقْلٌ. والوِزرُ في أصل اللغة أصله

---

(١) أخرجه ابن ماجه١ / ٧٤ رقم ٢٠٣ ، ورقم ٢٠٥ ، ٢٠٦.

الثِّقْلُ[(١)] فمتى جعلوا الحمل والوِزر على غير ذلك كان تَرْكًا للظاهرِ بإجماع؛ ولأنَّ مَنْ حمل مِنْ ثِقْلِ غيره فقد خَفَّفَ عنه من ذلك. والإجماعُ مُنعَقِدٌ على أنَّهُ لا يُخَفَّفُ عَنِ المحمول عنهم مِنْ أوزارهم؛ لأنَّهم يقولون:إنَّ هؤلآء يحملون مِنْ أوزارهم مِنْ غير أن يُخَفَّفَ عنهم، وهذا خلاف الظاهر، وإذا كان كذلك سَقَطَ تعلُّقهم بالآية.

وأما معنى الآية فقوله تعالى:﴿وَلَيَحْمِلُنّ أَثْقَالَهُمْ﴾ يعني فيما اكتسبوه[(٢)] من الكفر والعصيان، وقوله:﴿وَأَثْقَالاً مّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾. الأُوْلَى وهي على ما أضافوه إليها ثانيًا مِن استغوائهم للمؤمنين، ودعائهم إياهم إلى الكفر، وضمانهم عنهم حَمْلَ أوزارِهم وعلى هذا التفسير لا يتناقَضُ أولُ الآيةِ وآخرها. وهو أيضا موافق لدلالة العقل والقرآن والإجماع؛ فبطَلَ قولُهم مِنْ كل وَجْهٍ، وصَحَّ مذهبُنا بحمد الله تعالى.وعلى هذا النسق يجرى الكلام فيما يتعلقون به.

مسألة في الاستطاعة :والكلام منها[(٣)] يقع في موضعين:

أحدهما في حكاية المذهب وذكر الخلاف. **والثاني** في الدليل على صحة ما ذهبنا إليه وفساد ماذهب اليه الْمُخالفون.

أما الموضع الأول–وهو في حكاية المذهب وذكر الخلاف:

فاعلم أنَّا نعتقدُ أن الله تعالى كَلَّفَ عبادَه ما يطيقون، وأنه تعالى قد أقْدَرَهُم على ما كَلَّفَهُم، وأنَّ قُدَرَ العبادِ مُتَقَدِّمَةٌ على مقدوراتِهم، وغيرُ مُوجِبَةٍ لها، بل هي

(١) مختار الصحاح ٧١٩.
(٢) في (ب): اكتسبوا
(٣) في (د): فيها، وهو الأظهر .

تمكينٌ لهم:فإن شآؤُا فَعَلُوها، وإن شاؤا تَركُوها، وليْسُوا بمضطَرِّين إلى فِعْلِهَا ، بل هم مختارون في الفعل والترك. وهذا قول جميع العدليه. وذهبت المجبرة القدرية إلى النقيض مما تقدم.

وأما الموضع الثاني–وهو في الدليل على صحة ما ذهَبْنا إليه، وفساد ما ذهبَ إليه المخالفون.

فإذا أرَدْنَا ذلك تكلّمنا في ستة مواضعَ:**أحدهَا** في أنَّ العباد قادرون. **والثاني** أنَّ كونَهم قادرين إنَّمَا يَثْبُتُ لهم لمعانٍ تَحُلُّ فيهم وهي القُدَر.

والثالث في أنَّ القُدَرَ من الأعراض الباقيات، وأنَّهامتعلقةٌ بالضِّدَّين؛ فَالْقُدْرَةُ على الحركةِ قُدرةٌ على السكون. والقُدرةُ على السكون قُدرةٌ على الْحَرَكة، وكذلك سائرُ الأفعالِ المتضادَّةِ كالعِلْمِ والجهل، والإرادة، والكراهةِ ونَحْوِها، بمعنى أنَّه يُمكِنُ إيجادُ كلٍّ واحدٍ من الضِّدَّينِ بَدَلاً عن صاحبه. **والرابع** أنَّها متقدمةٌ على المقدُورات، وغيرُ موجبَةٍ لها. **والخامس** في بيان طَرَفٍ مِمَّا يؤكد ذلك من أدلة الشرع. **والسادس** فيما يتعلقون به من الآيات المتشابهة وبيانِ معانيها.

أما الموضع الأول–وهو[1] **أنَّ العبادَ قادرون**. فالذي يَدُلُّ على ذلك أنَّا قد بَيَّنَّا أنَّ العبادَ هم الْمُحْدِثُون لأفعالهم وتصرفاتِهم، بمعنى أنه كان يُمكِنُهم قَبْلَ إحْدَاثِها أنْ يُحْدِثُوهَا وأن لا يحدثوها، وأن العِلْمَ بذلك على سبيل الجملة ضروري، وهو أحد علوم العقل. وبَيَّنَّا في بيان الصفات أن كل مَنْ صَحَّ منه الفِعْلُ يَجِبُ أنْ يُفَارِقَ

(١) في (ب): وهو في .

مَنْ تعذَّر عليه ذلك بمفارقةٍ لولاها لما صَحَّ منه ما تَعَذَّر على الآخر، وأنَّ تلك المفارَقَةَ هي التي عبَّر عنها أهلُ اللغة بكونه قادرا.

وأما الموضع الثاني-وهو أنَّ كونَهم قادرين إنما يثبتُ لمعانٍ تَحُلُّ فيهم وهي القُدَرُ. والذي يَدُلُّ على ذلك أنه قد ثبت كونُ الواحدِ منا قادرا، فلا يخلُو أنْ يكونَ قادرًا لذاتِه كما يقول النَّظَّامُ ومَنْ تابعه، أوْ لا لذاتِهِ. باطِلٌ أنْ يكون قادرًا لذاتِه، ولا لِمَا هو عليه في ذاته؛ لأنَّه لو كان كذلك لَمَا صحَّ خروجُه عنها ما دامت ذاتُه، وما دام موجُودا. ومعلومٌ خلافُ ذلك. وإذا كان قادرًا لغيره فلا يخلو أن يكون قادرا بالفاعل أو لِعَلَّةٍ. باطلٌ أن يكونَ قادرا بالفاعل؛ لأنه كان يجبُ أن يصحَّ الفعلُ بكل جزء من أجزآء الفاعل؛ لأن الصفة بالفاعل تَرجعُ إلى الأجزآء دون الْجُمَل، ولو كان كذلك لكان يَجبُ أن يكون الواحد منا بمنزلة قَادِرَينِ؛ لرجوع هذه الصفة إلى كل جُزْءٍ من أجزآئه.

ومعلومٌ خلاف ذلك فلم يبقَ إلا أنْ يكون قادرا لعلة ثم لا تخلُو[1] أن تكونَ موجودةً أو معدومةً، والموجودةُ لا تخلو أن تكونَ قديمةً أو مُحْدَثَةً. باطلٌ أن يكونَ قادرا بقدرة معدومة أو قديمة؛ لأنه يكون في تصحيحها إبطالُها، وكل ما كان في تصحيحه إبطالُه فهو باطلٌ على ما تقدم بيانُ ذلك كلِّه، فلم يبقَ إلا كونُ العبادِ قَادِرينَ لمعانٍ تَحُلُّ في أبعاضهم وهي القُدَر.

وأما الموضع الثالث-وهو أن القُدَرَ من الأعراض الباقيات وأنها متعلقة

(١) في (ب): يخلو .

بالضدين على الوجه الذي ذكرْنَاه. **أمَّا** إنها من قِبَل الباقيات فلأنّ مَن طولب بـرد الوديعة التي عنده ثم مضى من الوقت مقدار ما يقطع به تلك المسافةَ و لم يردَّها–فإن العقلآء يَذُمُّونَه على ذلك، ويَعْلَمُون بضرورة العَقْلِ حُسْنَ ذمِّه على الإخلال بردها بعد ذلك، فلولا أنَّ قدرتَه حالة المطالبةِ بردها باقيةٌ إلى مُضِيِّ الوقت الذي يُمكنـه قطعُ المسافة لَمَا صحَّ أن يذمَّه العقلآء على الإخلال بردها؛ لأنه يكون ذمًّا للغـير على ما لا يقدرُ عليه، وذلك قبيح بلا خلاف. وسائر ما يُدَلُّ به على أنها متعلقـةٌ بالضدين يَدُلُّ على أنها باقية، والذي يدل على أنها متعلقة بالضدين أن القولَ بأنهـا غير متعلقة بالضدين يؤدي إلى المحال، وما أدى إلى المحال فهو محال. **وإنَّمَا قلنا:**بأن القول بأنها غيرُ متعلقةٍ بالضدين يُؤَدِّي إلى المحال؛ لأنه كان يجوز أن يكونَ بعـضُ الناس قادرًا على نقل عشرين ألف رِطْل من حديد إلى جهة يُمْنَةٍ، ولا يكون قادرًا على نقل ريشة إلى جهة يَسْرة، وأن يكونَ بعضُ الناس قادرا على مـشي مـائتي فرسخ في جهة يَمْنة، ولا يقدرُ على مشي خطوة واحدةٍ في جهة يسرةٍ، بأن تحصلَ فيه القدرةُ على أحد الضدين ولا تحصل القدرةُ للآخر، ومعلومٌ ضرورة اسـتحالةُ ذلك وبطلانُه، فثبت أنه يؤَدي إلى الْمُحَال. **وإنما قلنا:**بأن ما أدى إلى المحال فهـو محال فلأنَّ في صحته صحةَ الْمُحَال وفي ثبوته ثبوت المحال، فثبت أنَّ القُدرةَ متعلقةٌ بالضدين.

وأما الموضع الرابع–وهو أن القدرةَ متقدمةٌ على المقدورات، وغـيرُ موجبَـة لمقدوراتها. **فالذي** يدل على ذلك أنها لو كانت مُوجِبةً لمقدورها وغيرَ متقدمةٍ عليه

لَمَا كلَّف اللهُ الكافرَ الإيمانَ. ومعلومٌ أنَّه قد كلَّفه الإيمان فثبت أنها متقدمــةٌ علــى المقدور، وغيرُ موجبَة له. **وإنَّمَا قلنا:**إنها لو كانت موجبةً لمقدورها وغيرَ متقدمــةٍ عليه لَمَا كلَّف اللهُ الكافرَ الإيمانَ. **فالذي** يدل على ذلك أنَّ تكليف ذلك -والحالُ هذه- تكليفُ ما لا يطاق وهو قبيحٌ. **وإنَّمَا قلنا:**إنه يكون تكليفا لِمَا لا يُطاق؛ لأنه متى لم يمكنه الانفكاكُ عن الكفر لمكان[(١)] القدرة الموجبةِ له أو لغيرها من المعــاني كما يذهبُ إليه المتأخرون مِنَ الجبْريةِ، و لم تُخْلَقْ فيهِ قدرةُ الإيمان في حال كُفْــره على قولهم-كان تَكْلِيفُه بالإيمان والانفكاكِ من الكُفْر-والحالُ هذه-تكليفًا لِمَــا لا يُطاق لا محالة؛ لأنَّا لا نعني بتكليفِ مالا يُطاق إلا تكليفَ ما لا يمكــنُ ولا قــدرةَ عليه، إذِ الطاقةُ هي القدرة والاستطاعةُ. **وإنَّمَا قلنا:**بأنَّ تكليفَ ما لا يُطاق قبــيحٌ، ونُريد بذلك أنَّ البعث بالأمر والنهي على ما لا يمكن قبيح جَرْيًا على قول المجبرة:إن التكليف هو الأمر والنهي، ومخالفةً لمن أجاز منهم تكليفَ ما لا يُطاق بهذا المعــنى الذي ذكرناه[(٢)].

والذي يَدُل على قُبْح تكليفِ ما لا يطاق بهذا المعنى أنَّه يُعْلَم باضــطرارٍ قُــبْحُ تكليفِ الأعمى بنقط المصاحف، ومَنْ لا جَنَاحَ له بالطيران ونحو ذلــك؛ ولهــذا يشترك العقلآء في العلم بقُبْح ذلك، ويَعُدُّونَ مَنْ طلب ذلك من الغيْر أو أَمَر بــه[(٣)] ضعيف العقل ويذُمُّونه على ذلك، وليس ذلك إلاَّ لِعِلْمِهِم بقُبْحِ ما ذكرناه، وإنمــا

---

(١) في (ب): لما كانت.
(٢) في (ب): ذكرنا.
(٣) في (ب): وأمر به .

قبح ذلك لكونه تكليفًا لما لا يُطاق، بدليل أنَّ الْحُكْمَ الذي هو القُبْحُ يثبتُ بثبوتِ ما ذكرناه، وينتفي بانتفآئِه وليس هناك[1] ما تعليق الحكم به أولى. **وقد** شاركه تكليفُ الكافر الإيمانَ -والحالُ هذه- في كونه تكليفًا لما لا يطاق كما تقدم، فيجبُ أَنْ يشاركَه في كَونه قبيحًا؛ لأنَّ الاشتراكَ في العِلَّةِ يوجبُ الاشتراكَ في الْحُكْمِ. **وقد بَيَّنَّا** في ما تقدم أنه لا يجوز ثبوتُ وَجْهِ القُبْحِ مع انتفآء القُبْحِ، وَبَيَّنَّا أنَّ القبيحَ يَقْبُح[2] مِنْ أي فاعل وقع منه. **وقد ثبت** أنه تعالى لا يفعل القبيح، فثبت أنَّ القدرة لو كانت موجِبَةً لمقدورها وغيرَ متقدِّمةٍ عليه لَمَا كَلَّف اللهُ تعالى الكافرَ الإيمانَ.

وأما الأصل الثاني:وهو أنَّ الله تعالى كلَّف الكافر الإيمانَّ فذلك ظاهر؛ فإنا نعلم من دين النبي ﷺ ضرورةً أنَّ الكفار مكلفون بالإيمان؛ ولذلك نُسبَ مَنْ لم يؤمنْ إلى الجحودِ والكفر والتكذيب، وَأُلْحِقَ بهم الوعيدُ الشديدُ، فلا يكون هذا إلاَّ مع التكليف.

وأما الموضع الخامس:

وَهو في إيراد طَرَف مما يُؤَكِّدُ ذلك من أدلة الشرع

فيدل عليه قوله تعالى:﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاّ وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، والوسع دون الطاقة. قال الشاعر:

---

(١) في (ب) هنالك .
(٢) في (ب): أن القبح يقبح .

كلفتُها الوسْعَ في سيري لها أُصُلاً		والوُسعُ منها دُوَيْن الجهد

وقوله تعالى: ﴿لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاّ مَآ آتَاهَا﴾ [الطلاق:٧]، وقوله: ﴿فَاتّقُواْ اللّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، وقوله: ﴿وَلِلّهِ عَلَى النّاسِ حِجّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾ [آل عمران:٩٧]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، وقوله: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]، والحرج هو الضيق.

وقد أخبر الله تعالى أنَّ المنافقين أَخبروا عن أنفسهم بنفي استطاعتهم للخروج مع النبي ﷺ وَحَلِفِهِمْ بأنهم لو استطاعوا، لَخَرَجُوا وَكَذَّبهم[٢] تبارك وتعالى في ذلك. فقال عز قائلا: ﴿وَسَيَحْلِفُونَ بِاللّهِ لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ يُهْلِكُونَ أَنْفُسَهُمْ وَاللّهُ يَعْلَمُ إِنّهُمْ لَكَاذِبُونَ﴾ [التوبة:٤٢] فلو كانتِ القدرة موجبَةً لمقدورها لكانوا صادقين في قولهم: ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا لَخَرَجْنَا مَعَكُمْ﴾؛ لأنَّ المستطيعَ للشيء فاعلٌ له لا محالةَ على هذا القول. فَلَمَّا أكذبهم الله تعالى في ذلك دَلَّ على أنهم كانوا مُستطيعين للخروج، وقد يستطيعون الخروج–وإن لم يخرجوا–وذلك يقضي بتقدم القدرة على مقدورها، وأنها غيرُ موجبَةٍ له، وأنها قد توجد بدونه، إلى غير ذلك من الآيات.

وأما السنة: فكثير، نحو ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: سَأَلَ موسى ربَّهُ أيُّ

---

(١) يتحدث عن الناقة، والوخد نوع من السير. وفي (ب): دون، وهو يزحف البيت.
(٢) في (ب): وأكذبهم .

عبادِك أعزُّ؟ قال:الذي إذا قَدَر غَفَر[(١)]. وعنه ﷺ أنه قال حاكيا عن ربه عز وجل:يا ابنَ آدمَ أنا أولى بإحسانك مِنْكَ، وأنتَ أولى بذنبك مِنِّي، لم أَدَعْ تحذيرَك، ولم آخذْك على غِرَّتك، ولم أُكَلِّفْكَ فوقَ طاقتك[(٢)]. وعنه ﷺ أنه قال:((عَليكُم من الأعمالِ بما تُطيقونَ))[(٣)]، وعنه ﷺ[(٤)] ((إذا أُمِرْتُم بأَمْرٍ فأتو به ما استطعتم))[(٥)]. وعن عمران بن الحصين قال:قال رسول الله ﷺ:((أَيَعجزُ أحدكم أن يعملَ كُلَّ يَوْمٍ مِثْلَ أُحُدٍ؟ قالوا:ومَنْ يستطيعُ ذلك يا رسولَ الله؟ قال:((كُلُّكُم يَستَطِيعُه. قالوا:ماذا يا رسول الله؟ قال:((سبحانَ الله أعْظَمُ مِنْ أُحُدٍ، لا إلهَ إلاَّ اللهُ أعظمُ مِنْ أُحُدٍ. الحمدُ لله أعظَمُ من أُحُدٍ. واللهُ أكبرُ أعظمُ مِنْ أُحُدٍ))[(٦)]. وروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال في خطبته الغرَّآء في مَوضِعِ العَدْلِ مِنْهَا بَعْدَ ذِكْرِ الخلق وبيانِ التوحيد:ثُمَّ أمر بِتَرْبِيَتِه إلى كَمَالِ تَقْوِيَته، وأسبغ عليه النِّعم، ووضَعَ عليه القَلَم عند حال البلوغ، فلَمْ يُكَلِّفْه ما لا يُطيق، أَنظَره بالأمر، ومَدَّ له في العُمر، ثُمَّ كلَّفه دونَ

(١) أخرجه الحر العاملي في الجواهر السنية ص٦٤ عن الباقر (ع) قال:مكتوب في التوراة فيما ناجى الله موسى (ع):يا موسى أمسك غضبك عمن ملكتك عليه أكف عنك غضبي. قال موسى:يا رب أي عبادك أعز عليك؟ قال:الذي إذا قدر عفا.

(٢) الجواهر السنية في الأحاديث القدسية ص٢٧٩ .

(٣) مسلم ١ / ٥٤٢ برقم ٧٨٥ ، وأحمد بن حنبل ١٠ / ٣١ برقم ٢٥٨٣٠.

(٤) في (ب): بزيادة ((أنه قال)).

(٥) الدار قطني مج١ ج٢ص٢٨١ .وفتح الباري١٣/٢٦١باختلاف يسير.

(٦) أخرجه الطبراني ١٨/١٧٤ رقم٣٨٩. والبزار ٢/٤٠٠ رقم ٢٠٩٣ و ٢٠٩٤ . ولفظه:((أما يستطيع أحدكم أن يعمل كل يوم مثل أحد عملا؟)) قالوا:يا رسول الله ومن يستطيع أن يعمل كل يوم مثل أحد عملا؟ قال:((كلكم يستطيعه))، قالوا:يا رسول الله ماذا؟ قال:((سبحان الله أعظم من أحد، ولا إله إلا الله أعظم من أحد، والحمد لله أعظم من أحد)). قال في مجمع الزوائد ١٠/٩٠ بعد ما عزاه إليهما:ورجالها رجال صحيح.

الْجُهد، ووضَعَ عنه مادون العَمْدِ. وقد أَطلقه لِلْفِكْرِ، وحثَّه على النَّظَرِ، بعدَ وَصْفِهِ له للأدِلَّة، وإزاحتِه له كُلَّ علة. إلى غير ذلك من السنة.

وأما الإجماعُ:فذلك مِمَّا لا خلافَ فيه بينَ الصحابة والتابعين وهو قولُ أهل البيت المطهرين (ع).

وأما الموضع السادس:

وهو فيما يتعلقون به من الآيات المتشابهة، وبيان معانيها

فمن ذلك قوله تعالى:﴿أُولَئِكَ لَمْ يَكُونُواْ مُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَمَا كَانَ لَهُم مِّن دُونِ اللّهِ مِنْ أَوْلِيَاء يُضَاعَفُ لَهُمُ الْعَذَابُ مَا كَانُواْ يَسْتَطِيعُونَ السَّمْعَ وَمَا كَانُواْ يُبْصِرُونَ ﴾ [هود:٢١] وقوله تعالى:﴿لاَ يَسْتَطِيعُونَ سَمْعاً ﴾ [الكهف:١٠١]، قالوا:فأخبر أهم لم يكونوا يستطيعون السمع وكانوا مع ذلك مكلفين[(١)].

والجوابُ أنَّ الظاهِرَ لا تَعَلُّق لهم فيه؛ لأنَّ الظاهر يقتضي نفيَ استطاعتِهم السمعَ. والسَّمْعُ ليس بفعلٍ للعبد في الحقيقة، ولا يصح أن تكونَ[(٢)] له قدرةٌ عليه، فلو ذمَّهم الله تعالى على ذلك لكان قبيحًا جاريًا مَجْرَى ذمِّ الأعمى على كونه أعمى. وإذا كان كذلك وجب صرفُ ذلك إلى ما هو مِن فِعْلِهم، وهو استثقالُهم الاستماعَ، وإعراضُهم عنه، وتَرْكَهُم لِلتَّفَكُّرِ فيه، وأخبر تعالى عن ذلك بِنَفْيِ الاستطاعة مبالغةً في الوصف. ومن ذلك قولُه تعالى:﴿فَلاَ يَسْتَطِيعُونَ سَبِيلاً ﴾

(١) ينظر الرازي مج١١ ج٢١ ص١٧٤.
(٢) في (ب)، (ج):يكون.

[الإسراء:٤٨].

والجواب:أنَّ معنى ذلك أنَّ حِيَل المشركين ضلَّت، فلم يقدروا أن يحتالوا لـــه حيلةً إلاَّ قولَهم إنه ساحر مجنون.